

## وثيقة من وثائق صندوق النقد الدولي وليست للتداول العام

SM/00/103 (A)  
PART II of III  
Revision 2

Original: English

الجزء الثاني من ثلاثة أجزاء  
المراجعة الثانية

٢ أغسطس/آب ٢٠٠٠

إلى: أعضاء المجلس التنفيذي

من: سكرتير الصندوق بالنيابة

الموضوع: وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية

مرفق طيه لعناية المديرين التنفيذيين نسخة من الطبعة النهائية (الجزء الثاني من بين ثلاثة أجزاء) من الوثيقة المساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية، التي أقرها المجلس التنفيذي في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٠ لنشرها بالموقع الخارجي للصندوق على شبكة الإنترنت.

وقد تم إرسال نسخة واحدة فقط لكل مكتب مدير تنفيذي، ويمكن الحصول على نسخ إضافية عند طلبها من قسم توزيع الوثائق (هاتف داخلي ٣٤٦٣٠).

ويمكن الاتصال بكل من السيد سندراراجان (هاتف داخلي ٣٨٥٧٣) والسيد سيجمان (هاتف داخلي ٣٧٩٠٦) للورد على أية استفسارات بخصوص هذه الوثيقة.

المرفقات: (١)

نسخة مع التحية إلى:

مديري الإدارات

وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة  
لشفافية السياسات النقدية والمالية

**Supporting Documents to the *Code of Good  
Practices on Transparency in Monetary  
And Financial Policies***

الجزء الثاني - الممارسات الجيدة لشفافية السياسات  
المالية من جانب الوكالات المالية

(أقرها المجلس التنفيذي في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٠)



إدارة شؤون النقد والصراف

صندوق النقد الدولي

يوليو/تموز ٢٠٠٠

## المحتويات

## الصفحة

الجزء الثاني: الممارسات الجيدة لشفافية السياسة النقدية للبنوك المركزية

٢	أولاً - وضوح أدوار ومسؤوليات وأهداف البنوك المركزية فيما يتعلق بالسياسة النقدية
٣٢	ثانياً - عملية مفتوحة لصياغة قرارات السياسة النقدية والإبلاغ عنها
٥٨	ثالثاً - إتاحة المعلومات عن السياسة النقدية للجمهور
٨٥	رابعاً - مساءلة وتأكيدات نزاهة البنك المركزي

## إطارات النص:

٣٤	الإطار ١-٢: نظام استهداف معدل التضخم والشفافية
٥٩	الإطار ٢-٢: خلفية تطوير المعيار الخاص لنشر البيانات والتجربة الخاصة
٦٠	الإطار ٣-٢: النظام العام لنشر البيانات: دور هذا النظام والتجربة ذات الصلة
٦٥	الإطار ٤-٢: مبادئ المحاسبة في البنوك المركزية
	الإطار ٥-٢: حسن التنظيم والإدارة الداخلية ومراجعة الحسابات في البنك المركزي:
٩١	ملخص لأهم العناصر
٩٧	الإطار ٦-٢: ميثاق السلوك الخاص بالمسؤولين العاميين

## الممارسات الجيدة لشفافية السياسة النقدية للبنوك المركزية

### أولا - وضوح أدوار ومسؤوليات وأهداف البنوك المركزية فيما يتعلق بالسياسة النقدية

١-١ يجب أن يحدد بوضوح الهدف النهائي (أو الأهداف النهائية) والإطار المؤسسي للسياسة النقدية في التشريع أو اللائحة التنظيمية، بما في ذلك، وفقا لما يكون ملائما، قانون للبنك المركزي.

#### التفسير والحيثيات

من الأهداف النهائية للسياسة النقدية هدف هام طويل الأجل يمكن تحقيقه عن طريق هذه السياسة، مثل استقرار الأسعار أو النمو غير التضخمي، علما أن بإمكان البنوك المركزية السعي إلى تحقيق أكثر من هدف نهائي واحد. ويشير الإطار المؤسسي للسياسة النقدية إلى الهيكل النظري الأساسي الذي تخضع له المؤسسات المشاركة في إعداد السياسة النقدية وتنفيذها، كما يشير إلى علاقة هذه المؤسسات ببعضها البعض.

إن الإعلان بوضوح عن الأهداف النهائية والإطار المؤسسي للسياسة النقدية يحدد المهمة المنوطة بالبنك المركزي. والواقع أن تحديد هذه العناصر الرئيسية في تشريع أساسي (مثل، قانون البنك المركزي)، أو في لائحة تنظيمية (كقاعدة أو أمر تنفيذي يحدد بالتفصيل الممارسات والإجراءات التي تتبعها وحدة حكومية كالبنك المركزي) يضيف على تلك العناصر أهمية بارزة، علما بأن هذا التحديد يؤدي إلى تجنب حدوث تغييرات مؤقتة ومكررة في الأولويات الأساسية للبنك المركزي. ومن جهة أخرى، فإن وضع أهداف السياسة النقدية على أساس قانوني واضح وثابت يسهل تحقيق الشفافية، إذ يتيح مقارنة النتائج بالأهداف، كما أن تحديد الإطار المؤسسي في تشريع أو لائحة تنظيمية يجعل الأطراف المسؤولة عن تحقيق تلك الأهداف قابلة للمساءلة.

ثمة ميزات واضحة لتحديد الأهداف والإطار المؤسسي للبنك المركزي في قانون منفصل قائم بذاته. فقانون كهذا يتبوأ مكانة رفيعة في مجموعة النصوص التشريعية، لأن البنك المركزي هو إحدى المؤسسات الرئيسية لصنع السياسات الاقتصادية والمالية في أي اقتصاد. ويشكل هذا القانون نقطة مرجعية مشتركة تلتخص وتصنف، في وثيقة واحدة، مختلف الواجبات والمسؤوليات التي يقوم بها البنك المركزي، وهو أمر يعزز الشفافية، إذ يتيح

للجمهور أن يطلع على دور البنك ووظائفه الأساسية بوضوح أكثر مما لو كان تحديد هذا الدور وما يقوم به من وظائف يرد في قوانين عديدة، مما يجعل الحصول عليها وتأويلها أمرا أصعب.

١-١-١ يجب تحديد الهدف النهائي (أو الأهداف النهائية) للسياسة النقدية في التشريع، كما يجب الإفصاح عنه وشرحه.

### التفسير والحيثيات

إن تحديد الأهداف في التشريع يجعل الأهداف النهائية للسياسة النقدية جزءا من إطار التشريع وصبغ القوانين التي تحكم أي بلد، كما أن الإفصاح للجمهور عن أهداف السياسة النقدية يجعل الوصول إلى المعلومات أمرا سهلا ومتاحا لجميع الأطراف المعنية. وينطوي شرح الأهداف النهائية على تقديم معلومات تفصيلية في شكل أو أسلوب يمكن لجمهور عريض أن يفهمه بسهولة.

ومن الممكن للبنوك المركزية أن تكون لديها أهداف نوعية تتصل بأهداف عامة ذات طابع غير محدد، أو أن يكون لديها أهداف كمية تشير إلى أهداف رقمية محددة لأحد المتغيرات، التي يستطيع البنك المركزي تحقيقها أو التأثير فيها. ومن أمثلة الأهداف النوعية، استقرار الأسعار أو الاستقرار المالي. أما الهدف الكمي، فقد يكون نسبة التغير في مؤشر معين للأسعار خلال فترة زمنية معينة.

إن الإفصاح عن الأهداف النهائية في المطبوعات وفي البيانات العامة وشرح هذه الأهداف للجمهور أمر يعزز إدراك وفهم كيف يتم صنع السياسات النقدية. ويساعد هذا الإفصاح الجمهور على إعداد توقعات أدق لعمليات السياسة النقدية، وعلى تقييم أداء المؤسسة في تحقيق أهدافها.

### التطبيق

في جميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريبا قد تم النص على الأهداف النهائية في قانون البنك المركزي. وفي بلدان كثيرة يتضمن قانون البنك المركزي أهدافا عامة عديدة (مثل، الاستقرار النقدي أو استقرار الأسعار أو الاستقرار المالي) دون وجود ترتيب للأولويات. غير أن بعض البلدان حددت، في السنوات

الأخيرة، استقرار الأسعار كهدف أساسي.<sup>١</sup> وتفصح معظم البلدان عن أهداف البنك المركزي في تقارير البنك السنوية، كما يقدم أغلبها تفسيرات في تقارير دورية ومطبوعات رسمية، وفي المناسبات العامة التي يتحدث فيها كبار المسؤولين في البنك. وتقوم بعض البنوك المركزية بإصدار بيان بالمهمة المنوطة بها (مثل، البنك المركزي لشرق الكاريبي، السلطة النقدية لهونغ كونغ، بنك سوازيلند المركزي، بنك الاحتياطي الوطني لتونجا، وهو بيان يحتل مكانة بارزة في التقرير السنوي لهذه البنوك)، توخيا لتمكين الجمهور من فهم أهدافها بشكل أفضل.

وفي حالة المنظومة المصرفية الأوروبية،<sup>٢</sup> نجد أن المعاهدة التي أنشئت بموجبها كل من الجماعة الأوروبية والنظام الأساسي للجهاز الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي تنص على أن الهدف الأساسي للجهاز الأوروبي للبنوك المركزية هو الحفاظ على استقرار الأسعار.<sup>٣</sup> كذلك يرد شرح لهذا الهدف في النشرة الشهرية والتقرير السنوي والنشرات الصحفية في وسائل الإعلام.

ووفقا لما ينص عليه قانون بنك اليابان، فإن أهداف هذا الأخير هي "إصدار الأوراق النقدية وتنفيذ الرقابة على العملة والنقد ... {وكذلك} ضمان عمليات التسوية المالية بشكل سهل وسلس بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مما يسهم في المحافظة على نظام مالي منظم". وينص أيضا قانون بنك اليابان على "أن الرقابة على العملة والنقد يجب أن تستهدف، عن طريق السعي إلى تحقيق استقرار الأسعار، الإسهام في تطوير الاقتصاد بشكل سليم".<sup>٤</sup> ويظهر كبار المسؤولين في بنك اليابان المركزي في مناسبات عامة ويلقون كلمات لتوضيح وشرح الأهداف الخاصة بالبنك. ويتم الإفصاح عن هذه الأهداف عن طريق إصدار مجموعة من المطبوعات يتاح كثير منها بموقع البنك على شبكة الإنترنت.

<sup>١</sup> لإلقاء نظرة عامة عريضة على أهداف البنوك المركزية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انظر Robert Pringle and Neil Curtis, *Objectives, Governance and Profits of Central Banks*, (London Central Banking Publications, London), 1999.

<sup>٢</sup> يتألف الجهاز الأوروبي للبنوك المركزية من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء الخمسة عشرة الذي يتألف منها الاتحاد الأوروبي. أما المنظومة المصرفية الأوروبية فتتألف من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء الإحدى عشرة التي اعتمدت اليورو لعملتها الموحدة في المرحلة الثالثة من مراحل الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

<sup>٣</sup> انظر: المادة الثانية من الفصل الثاني من المعاهدة، وذلك في [www.ecb.int/about/statescb.htm](http://www.ecb.int/about/statescb.htm)

<sup>٤</sup> انظر: [www.boj.or.jp/en/about/bojlaw1.htm](http://www.boj.or.jp/en/about/bojlaw1.htm)

ويستهدف بنك المكسيك، كما جاء في التشريع "توفير العملة الوطنية لاقتصاد البلد. وتوخيا لتحقيق هذه الغاية، فإن السعي من لأجل تحقيق استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية هو الهدف الأساسي للبنك".<sup>٥</sup> ويقوم بنك المكسيك بإعلان وشرح أهدافه من خلال بيانه السنوي عن السياسة النقدية، الذي يتم فيه شرح الأهداف الرئيسية للبرنامج النقدي بمزيد من الاستفاضة، وذلك بصيغة كمية أكثر تحديدا. كذلك يفصح بنك المكسيك عن أهدافه للجمهور من خلال التقارير المكتوبة التي يرفعها إلى الهيئة التشريعية ومجموعة المطبوعات التي يصدرها.

وكما جاء في نص المادة الثامنة من قانون بنك احتياطي نيوزيلندا،<sup>٦</sup> فإن هدفه هو "صياغة وتنفيذ سياسة نقدية موجهة نحو هدف اقتصادي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والمحافظة على هذا الاستقرار". ويقوم بنك نيوزيلندا المركزي بإعلان وشرح أهدافه عن طريق مطبوعات متنوعة تشمل إصدار صحيفة وقائع، وكتيبات، وتقارير سنوية وبيانات صحفية، ومقالات في نشرة البنك الشهرية، كما يقوم بالإفصاح العام عن "اتفاقات أهداف السياسة النقدية" التي تعقد بين محافظ البنك المركزي ووزير المالية، والوثائق المتاحة في موقعه على شبكة الإنترنت،<sup>٧</sup> بالإضافة إلى ظهور المسؤولين في مناسبات عامة وإدلائهم بالبيانات.

## اعتبارات التنفيذ

ينطوي تعريف الأهداف في التشريع على نوع من المفاضلة بين الديمومة والمرونة. وبما أنه قد يصعب تغيير القوانين في غضون فترة قصيرة، وبما أن أهداف البنوك المركزية يمكنها أن تتطور مع الزمن، فقد يكون من الحكمة منح البنك المركزي بعض المرونة للتعامل مع الظروف المختلفة. أما تكرار تغيير التشريعات بشكل مفرط فمن الممكن أن تكون له آثار سلبية إذا كان فهم الجمهور لصنع السياسات النقدية في حالة تغير متواصل. ومن جهة أخرى، فإن التعديل الدوري للتشريعات بسبب حدوث تغيرات في البيئة الاقتصادية، فقد تشجع عملية تعديل القوانين المنظمة المعمول بها الشفافية عن طريق إجراء مناقشة عامة لمزايا هذه المسألة. أما تحديد أهداف السياسة النقدية في معاهدة (كالجهاز الأوروبي للبنوك المركزية) أو في نص دستوري (كالبرازيل، مثلا) فهو أمر يزيد من صعوبة تغيير الأهداف، نظرا لضرورة تحقيق درجة أكبر من اتفاق الآراء لتعديل مثل هذه الأشكال التشريعية.

<sup>٥</sup> انظر:

[www.banxico.org.mx/siteBanxicoINGLES/aAcercaBanxico/RegimenJuridico/LeyBancoMexico/leyBancoMexico.html](http://www.banxico.org.mx/siteBanxicoINGLES/aAcercaBanxico/RegimenJuridico/LeyBancoMexico/leyBancoMexico.html)

<sup>٦</sup> انظر: [www.rangi.knowledge-basket.co.nz/gpacts/public/text/1989/an/157.html](http://www.rangi.knowledge-basket.co.nz/gpacts/public/text/1989/an/157.html)

<sup>٧</sup> انظر: [www.rbnz.govt.nz/pubs.htm](http://www.rbnz.govt.nz/pubs.htm)

وتحدد بعض القوانين أهدافا متعددة للبنك المركزي. ولكن، بما أن الإطار التحليلي والتشغيلي يكون دائما في حالة تطور، فهذا يعني أن تركيز البنك المركزي على الأهداف المختلفة قد يتغير. وفي حال وجود مثل هذا التعدد في الأهداف، من المهم أن يقوم البنك المركزي بالإفصاح عن كل هدف من أهدافه وشرحه، كي يدرك الجمهور احتمال حدوث مفاضلة بينها. وفي هذا الصدد، من الممكن تعزيز الشفافية إذا تم توضيح الأولويات النسبية للأهداف المختلفة.

### ٢-١-١ يجب تحديد مسؤوليات البنك المركزي في التشريع.

#### التفسير والحيثيات

تشمل مسؤوليات البنك المركزي واجبات ووظائف محددة من الممكن أن يطلب إليه تنفيذها، مما يجعله عرضة للمساءلة. مثال ذلك أن البنك المركزي قد يكون مسؤولا عن إصدار العملة أو إدارة احتياطي الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى دوره في تسيير السياسة النقدية. وتشمل مسؤوليات البنك المركزي الواجبات العامة التي يقوم بها بوصفه جزءا من النظام المالي العام. وعلى سبيل المثال، يتم في معظم الأحيان تكليف البنوك المركزية بمسؤولية تأمين استقرار النظام المالي عن طريق مراقبة وتنظيم لوائح البنوك، أو الإشراف على نظام المدفوعات.

إن تحديد مسؤوليات البنك المركزي في التشريع يتيح للجمهور فهم المهمة المنوطة بالبنك المركزي ونطاق عملياته، وفهم كيفية ارتباطه بباقي مؤسسات النظام النقدي والمالي. والواقع أن فهما واضحا لدور ومسؤوليات البنك المركزي أمر ضروري لتمكين الجمهور من تقييم أدائه، وإدراك حدود صلاحياته، واعتباره مسؤولا عن أعماله.

#### التطبيق

يتم عادة تحديد المسؤوليات في التشريع الذي يتم بموجبه إنشاء البنوك المركزية، مع أنه من الممكن أيضا تحديد هذه المسؤوليات في قوانين أخرى. إن المسؤوليات المحددة في قوانين إنشاء البنوك المركزية تمتد عادة على نطاق عريض، وقد تشمل وظائف وأنشطة لا يقوم البنك المركزي بأدائها بانتظام.



وتشير جميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريبا إلى أن مسؤولياتها محددة في قانون البنك المركزي. وتفصح الغالبية العظمى من البنوك التي قامت بالرد عن مسؤولياتها في تقاريرها السنوية، كما أن غالبية هذه البنوك المركزية تفعل ذلك عن طريق تقارير مكتوبة ترفعها إلى الهيئة التشريعية.

## اعتبارات التنفيذ

قد توجد ظروف يطلب فيها إلى البنوك المركزية أن تضطلع بمسؤوليات جديدة تقع خارج نطاق أنشطتها العادية أو تتجاوز مهمتها المحددة في قانون البنك المركزي. ومن الممكن، في مثل هذه الظروف، تعديل قانون البنك المركزي بحيث يشمل المسؤولية الجديدة أو إصدار تشريع منفصل بهذا الشأن. (راجع أيضا اعتبارات التنفيذ في القسم ١-١-١). وعلى العكس، إذا كانت المسؤولية الجديدة هي مجرد مسؤولية مؤقتة، ولا تتعارض مع القوانين القائمة، ولا تتدخل في المهمة الرئيسية للبنك المركزي، فقد تنتفي الحاجة إلى تحديدها في التشريع. غير أنه ينبغي للبنك المركزي، في ظل هذه الظروف، أن يشير، في بلاغاته العامة ومطبوعاته، إلى تولى المسؤولية الجديدة والأسباب الداعية إلى ذلك.

٣-١-١ يجب أن يحدد التشريع الذي ينشئ البنك المركزي أن للبنك سلطة استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق هدف (أو أهداف) السياسة النقدية.

## التفسير والحيثيات

أدوات السياسة النقدية هي مختلف الأدوات التي يمكن للبنك المركزي أن يستخدمها للتأثير على أوضاع السيولة و مواصلة تحقيق أهداف سياسته النقدية. والتشريع الذي ينشأ بموجبه البنك المركزي (عادة قانون البنك المركزي) يمنح البنك سلطة استخدام أدوات السياسة النقدية إذا كان هذا التشريع يحدد النطاق العام للأدوات القابلة للتطبيق وينص بوضوح على أن للبنك المركزي سلطة استخدامها.

إن إعطاء البنك المركزي تفويض تشريعي باستخدام الأدوات النقدية يمنحه الصلاحية اللازمة لتسيير السياسة النقدية، ويؤمن وجود خطوط واضحة لمسؤولية تنفيذ هذه السياسة. وهذا أمر يعزز الشفافية بسبب تحديد الجهة التي تسيطر على أدوات السياسة النقدية بوضوح والجهة التي تتحمل المسؤولية النهائية عن تنفيذ السياسة النقدية.

## التطبيق

تتمتع جميع البنوك المركزية تقريباً بسلطة استخدام الأدوات النقدية المنصوص عليها في القانون الخاص بإنشائها. وتقوم الغالبية العظمى من البنوك المركزية بالإفصاح عن هذه السلطة في تقاريرها السنوية، في حين تفصح عنها بنوك مركزية كثيرة من خلال نشرتها الرسمية، أو التقارير المرفوعة إلى الهيئة التشريعية، أو النشر في الجريدة الرسمية، أو النشر العام بمواقعها على شبكة الإنترنت.

وينص قانون بنك اليابان<sup>٨</sup> على "أنه من الضروري احترام استقلالية البنك المركزي فيما يتعلق بالرقابة على شؤون العملة والنقد". ويحدد هذا القانون مجموعة واسعة من العمليات التي يمكن للبنك أن يقوم بها لبلوغ أهدافه، بما في ذلك شراء وبيع السندات والأدون، ومنح القروض، وقبول الودائع. وينص هذا القانون أيضاً على تكليف "مجلس السياسة النقدية" بمسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية، بما في ذلك وضع الإرشادات وإطار عمليات السوق.

ويذكر قانون بنك كوريا<sup>٩</sup> بشكل مفصل الأدوات النقدية المختلفة التي يمكن للبنك أن يستخدمها لتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية.

## اعتبارات التنفيذ

من الممكن أن يتسبب تحديد أدوات السياسة النقدية في التشريع إلى أن يواجه البنك المركزي مصاعب إذا تم تحديد هذه الأدوات على نطاق ضيق أو متشدد أكثر من اللازم. ومع تطور الأنظمة المالية، فمن الممكن للبنوك المركزية أن تعتمد على أدوات غير التي كانت تستخدم عند وضع واعتماد قانون البنك المركزي. فإذا كان التشريع المنشئ للبنك يعرف الأدوات المتاحة بشكل ضيق، فهذا قد يمنع من استخدام أداة أكثر فعالية في وقت لاحق. ولكي يتمتع البنك المركزي بالمرونة اللازمة في استخدام أدوات السياسة النقدية، يجب أن يكون التشريع نصاً فضفاضاً بحيث يشمل مجموعة من الأدوات المحتملة التي قد يستخدمها البنك.

<sup>٨</sup> انظر: [www.boj.or.jp/en/about/bojlaw1.htm](http://www.boj.or.jp/en/about/bojlaw1.htm)

<sup>٩</sup> انظر: [www.bok.or.kr/bokis/bokis/html\\_view?i\\_current=00000483](http://www.bok.or.kr/bokis/bokis/html_view?i_current=00000483)

## ٤-١-١ يجب الإفصاح للجمهور عن المسؤولية المؤسسية المتعلقة بسياسة سعر الصرف الأجنبي.

### التفسير والحيثيات

ينطوي الإفصاح عن المسؤولية المؤسسية الخاصة بسياسة سعر الصرف الأجنبي على تحديد علني للمؤسسة المسؤولة عن وضع هذه السياسة. وتشمل قرارات السياسة اختيار نظام سعر الصرف (مثل، سعر صرف ثابت أو معوم أو مربوط)، والأهداف المحددة لهذه السياسة (في حال وجودها)، واتخاذ القرارات الخاصة بعمليات نظام سعر الصرف المختار (مثل، التدخل في السوق).

إن سعر الصرف هو من الأسعار الهامة والبارزة في أي اقتصاد، إذ ينطوي على نتائج هامة فيما يتعلق بفعالية تسيير السياسة النقدية. ونظرا للعلاقة المتداخلة بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، من المهم أن تحدد بوضوح المؤسسة المسؤولة عن سياسة سعر الصرف الأجنبي، كي يطلع الجمهور والسوق على كيفية اتخاذ القرارات ويعلم الجهة المسؤولة عنها.

### التطبيق

يتم في جميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريبا تحديد المسؤولية المؤسسية عن سياسة سعر الصرف في قانون البنك المركزي. وتقوم الغالبية العظمى من البنوك المركزية التي قامت بالرد بالإفصاح عن مسؤوليتها عن سياسة الصرف الأجنبي في تقريرها السنوي، كما تفصح عنها بنوك مركزية كثيرة من خلال التقارير المكتوبة التي ترفعها إلى الهيئة التشريعية، أو عن طريق النشر في نشرة البنك رسمية أو في مطبوعة حكومية رسمية أو في الجريدة الرسمية.

وينص قانون البنك الوطني التشيكي<sup>١٠</sup> على أن البنك يملك سلطة إعلان سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وأن يدير الاحتياطي من الذهب والنقد الأجنبي.

وبالنسبة للمنظومة المصرفية الأوروبية، نجد أن معاهدة الاتحاد الأوروبي والقانون الأساسي للجهاز الأوروبي للبنوك المركزية يجعلان المنظومة المصرفية الأوروبية، وفق أحكام المادة ١١١ من المعاهدة، مسؤولة عن مهمة

<sup>١٠</sup> انظر: [www.cnb.cz/en/legislativa/zakony/cnb\\_act\\_rev.pdf](http://www.cnb.cz/en/legislativa/zakony/cnb_act_rev.pdf)

أساسية هي القيام بإدارة عمليات الصرف الأجنبي.<sup>١١</sup> وتنص الفقرة الأولى من المادة ١١١ على أنه من الممكن لمجلس الوزراء، الذي يعمل بموجب إجماع الآراء، أن يعقد اتفاقات رسمية بشأن نظام صرف اليورو مقابل عملات البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولهذه الغاية، على مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً بالإجماع بناء على توصية من البنك المركزي الأوروبي أو المفوضية الأوروبية، وذلك بعد إجراء مشاورات مع البنك المركزي الأوروبي، وكذلك بعد استشارة البرلمان الأوروبي، في محاولة للوصول إلى إجماع ينسجم مع هدف استقرار الأسعار.

وينص قانون بنك كوريا<sup>١٢</sup> على أن يقوم بنك كوريا "بوظيفة استشارية فيما يتعلق بسياسات الحكومة الخاصة بأسعار الصرف، والقروض بالعملة الأجنبية والودائع لدى المؤسسات المصرفية، وكذلك بوضع حدود للإفراط في شراء وبيع النقد الأجنبي".

ويتمتع بنك أوغندا بموجب نظامه الأساسي بسلطة وضع الإطار اللازم لتحديد القيمة الخارجية للعملة الوطنية (الشلن الأوغندي) بالتشاور مع وزير المالية. أما سياسة سعر الصرف التي يتبعها البنك فهي تعلن كجزء من البرنامج النقدي السنوي لخطبة عرض الميزانية.

وفي الولايات المتحدة، يقوم وزير المالية برسم سياسة سعر الصرف في إطار قانون الاحتياطي الفيدرالي وقانون احتياطي الذهب لسنة ١٩٣٤ وقانون اتفاقيات بريتون وودز، في ضوء مشاركة مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشكل نشط في تصميم وتنفيذ هذه السياسة. وتبحث هذه الترتيبات في مطبوعة مجلس الاحتياطي الفيدرالي *Purposes and Functions* وفي تقارير ربع سنوية عن عمليات الصرف الأجنبي التي تقوم بها وزارة الخزانة ومجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهي تقارير تقدم إلى الكونجرس، بالإضافة إلى نشرة المجلس الرسمية *Federal Reserve Bulletin* وتقديره السنوي.<sup>١٣</sup>

<sup>١١</sup> انظر: [www.ecb.int/pub/pdf/legalcomp99en.pdf](http://www.ecb.int/pub/pdf/legalcomp99en.pdf)

<sup>١٢</sup> انظر: [www.bok.or.kr/bokis/bokis/html\\_view?i\\_current=00000483](http://www.bok.or.kr/bokis/bokis/html_view?i_current=00000483)

<sup>١٣</sup> بشأن *Purposes and Functions* انظر: [www.bog.frb.fed.us/pf/pf.htm](http://www.bog.frb.fed.us/pf/pf.htm)

وللاطلاع على نص التقرير السنوي انظر: [www.bog.frb.fed.us/boarddocs/RptCongress](http://www.bog.frb.fed.us/boarddocs/RptCongress)

وللاطلاع على مقالات النشرة الرسمية انظر: [www.bog.frb.fed.us/pubs/bulletin/default.htm](http://www.bog.frb.fed.us/pubs/bulletin/default.htm)

## اعتبارات التنفيذ

لا تتمتع بعض البنوك المركزية بسلطة رسمية على سياسة سعر الصرف الأجنبي (تفويض تشريعي مثلاً)، لكنها تضطلع بالمسؤولية تقليدياً (مثل جنوب أفريقيا). وفي مثل هذه الظروف، من الممكن أن يواجه الإفصاح عن المسؤولية المؤسسية تعقيدات بسبب الطابع غير الرسمي للسلطة. ولكن، عندما يضطلع البنك المركزي بهذه المسؤولية تقليدياً، عليه أن يجد الفرصة المناسبة للإفصاح العام عن دوره من خلال ما يصدره من تقارير ومطبوعات.

١-٥-١ يجب أن يحدد التشريع الأساليب الشكلية العريضة للمساءلة فيما يتعلق بتسيير البنك المركزي للسياسة النقدية، بالإضافة إلى أية مسؤوليات أخرى موكلة للبنك.

## التفسير والحجيات

تشير أنماط المساءلة إلى الوسائل والأساليب والإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي لتفسير أعماله والإبلاغ عن أنشطته. وتحديد هذه الأنماط في التشريع يعني أنه يطلب إلى البنك المركزي بموجب القانون أن يزود الجمهور بمعلومات عن أنشطة سياسته النقدية ومسؤولياته الأخرى.<sup>١٤</sup>

وواقع أن الإفصاح للجمهور في التشريع عن أنماط المساءلة ينشئ معياراً للإفصاح يتوجب على البنك المركزي أن يتقيد به بشكل مستمر. ووجود شرط قانوني يضمن أن يتم الإبلاغ من جانب البنك على أساس منظم ومتسق، ويرسي مبدأ المساءلة العامة، ويرسي تقليداً للإبلاغ من شأنه أن يدعم مواصلة شفافية صنع السياسات.

## التطبيق

نجد في حالة جميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريباً أن الأنماط العامة للمساءلة محددة في قانون البنك المركزي. وتشمل هذه الأنماط التقارير المنشورة في التقرير السنوي، والتقارير المكتوبة المرفوعة إلى الهيئة التشريعية، والتقارير الواردة في نشرة رسمية، أو المناسبات التي يمثل فيها كبار المسؤولين أمام الهيئة التشريعية.

<sup>١٤</sup> انظر: البنود الوثيقة الصلة في القسم الرابع من هذه الوثيقة لمزيد من التوسع في معالجة ممارسات الشفافية المتعلقة بمساءلة البنوك المركزية.

ينص قانون بنك بلغاريا (المواد ٤٩ - ٥١) <sup>١٥</sup> على ضرورة أن يقدم البنك المركزي البلغاري تقريراً للمجلس التشريعي مرتين في السنة، مع القيام بمراجعة وتقييم أنشطة البنك خلال الفترة، بالإضافة إلى تقديم بياناته المالية لنشرها في الجريدة الرسمية.

وينص قانون البنك الوطني التشيكي <sup>١٦</sup> على ضرورة أن يقدم البنك "للبرلمان تقريراً عن التطورات النقدية مرتين في السنة على الأقل ... {وكذلك} أن يعلم الجمهور العام بما يحدث من تطورات نقدية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل".

وبشأن المنظومة المصرفية الأوروبية، يشترط النظام الأساسي للجهاز الأوروبي للبنوك المركزية <sup>١٧</sup> أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بنشر تقارير عن أنشطة المنظومة المصرفية الأوروبية كل ثلاثة أشهر على الأقل. ويشترط النظام الأساسي أيضاً القيام، على أساس أسبوعي، بنشر بيان مالي مجمع عن المنظومة المصرفية الأوروبية، بالإضافة إلى تقرير سنوي عن مختلف الأنشطة، يقدم إلى البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي. وينص النظام الأساسي على أن جميع التقارير والبيانات المذكورة في النظام الأساسي يجب توفيرها دون مقابل للأطراف المعنية.

وفي الولايات المتحدة، ينص قانون "العمالة الكاملة والنمو المتوازن" لسنة ١٩٧٨ <sup>١٨</sup> على أن يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع تقارير مكتوبة مستقلة إلى مجلسي الكونجرس مرتين في السنة. وينص هذا القانون أيضاً على أنه ينبغي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي "أن يتشاور مع لجان الكونجرس المعنية بشأن هذه التقارير، وأن على كل من هذه اللجان أن تبلغ إلى الكونجرس آراءها وتوصياتها".

<sup>١٥</sup> انظر: [www.62.200.195.13/bnb.nsf/pages/Legalframework-summary](http://www.62.200.195.13/bnb.nsf/pages/Legalframework-summary)

<sup>١٦</sup> انظر: [www.cnb.cz/en/legislativa/zakony/cnb\\_act\\_rev.pdf](http://www.cnb.cz/en/legislativa/zakony/cnb_act_rev.pdf)

<sup>١٧</sup> انظر: [www.ecb.int/about/statescb.htm](http://www.ecb.int/about/statescb.htm)

<sup>١٨</sup> انظر: [thomas.loc.gov/cgi-bin/bdquery/z?d095:HR00050:@@L](http://thomas.loc.gov/cgi-bin/bdquery/z?d095:HR00050:@@L)

٦-١-١ إذا كانت الحكومة تتمتع، في ظروف استثنائية، بسلطة إلغاء قرارات السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي، فيجب تحديد الشروط التي يمكن بموجبها اللجوء إلى هذه السلطة وطريقة الإفصاح عنها للجمهور في التشريع.

### التفسير والحيثيات

تشير سلطة الإلغاء إلى الحالة التي تتمتع فيها الحكومة بسلطة نقض أو تغيير قرار البنك المركزي. وإذا كانت الحكومة تتمتع بهذه السلطة فإن طريقة استخدامها (في ظل ظروف استثنائية تبرر ذلك) وكيفية إعلام الجمهور بذلك أمران يجب تحديدهما في القانون.

وغالبا ما تمنح الحكومة البنك المركزي درجة عالية من الاستقلال المؤسسي لعزل عملية تصميم السياسة النقدية عن الضغوط السياسية على المدى القصير. غير أنه من النادر أن يتم تسيير السياسة النقدية بمعزل عن غيرها من السياسات. فالسياسات التي تتبعها الحكومة على صعيد الاقتصاد الكلي تؤخذ عادة في الاعتبار عند تصميم السياسة النقدية، بغية تحقيق سياسة اقتصادية كلية متماسكة ومتسقة. وفي الظروف الاستثنائية، في حالة وجود خلاف بين الحكومة والبنك المركزي، قد ترغب الحكومة في إلغاء قرار معين يتعلق بالسياسة النقدية. والواقع أنه يمكن تعزيز شفافية هذه العملية في حالة وجود قواعد واضحة ومعلنة تتحكم في شروط وطريقة هذا الإلغاء. وهذا من شأنه أن يحسن القدرة على المساءلة في الحكومة والبنك المركزي على حد سواء. ويقدم التشريع وسيلة فعالة لتحديد القواعد والإجراءات التي تتحكم في مثل هذه الحالات وكيفية إعلام الجمهور عند نشوء تلك الحالات. إن الإفصاح للجمهور عن شروط اللجوء إلى سلطة إلغاء قرارات البنك المركزي، وكذلك طريقة إعلان ذلك للجمهور، أمر يطمئن الجمهور بأن هناك إجراءات نافذة لمواجهة ما يحتمل أن يكون حالة نادرة.

### التطبيق

يوجد لدى حوالى ثلث البنوك المركزية فقط التي قامت بالرد على الاستبيان شكل معين من الأحكام التي تنص على سلطة الإلغاء. وفي بعض البلدان، يحظر القانون صراحة على الحكومة أن تتدخل في عملية صنع السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي. مثال ذلك أن المادة الثالثة من قانون بنك الأرجنتين المركزي<sup>١٩</sup> تنص على

<sup>١٩</sup> انظر: [www.bcra.gov.ar/pdfs/marco/icarta.PDF](http://www.bcra.gov.ar/pdfs/marco/icarta.PDF)

"أن البنك لا يخضع لأية أوامر أو مقترحات أو تعليمات صادرة عن السلطة التنفيذية الوطنية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ السياسة النقدية والمالية".

ومن بين البلدان التي يوجد فيها مثل هذا التشريع، فإن الغالبية العظمى تحدد في قانون البنك المركزي، شروط اللجوء إلى سلطة الإلغاء. ومن جهة أخرى، فإن معظم البنوك المركزية التي قامت بالرد والتي يوجد لديها هذا البند التشريعي يوجد لديها أيضا طريقة للإفصاح عن المعلومات في نص التشريع.

ويتضمن قانون بنك كندا التوجيه الحكومي الذي يلخص الشروط التي تسمح لوزير المالية أن يصدر قرارا يطلب فيه من البنك المركزي اعتماد سياسة معينة. وينص هذا القانون على أنه يجوز لوزير المالية "بعد التشاور مع محافظ البنك المركزي وبعد موافقة المحافظ والمجلس التنفيذي للبنك، أن يبلغ إلى المحافظ أمرا مكتوبا بشأن السياسة النقدية، وذلك بشروط محددة تطبق لفترة زمنية محددة". ويشترط على الوزير أن ينشر مثل هذا التوجيه في الجريدة الرسمية وأن يرفعه إلى البرلمان "في غضون خمسة عشر يوما بعد إعطاء الأمر أو، إذا لم يكن البرلمان في دور الانعقاد، خلال الأيام الخمسة عشرة الأولى من بدء الدورة البرلمانية لأي من مجلسي البرلمان".<sup>٢٠</sup> ولم تحدث حتى الآن أية حالة تم فيها اللجوء إلى مثل هذا الأمر.

في النرويج، ينص قانون البنك المركزي<sup>٢١</sup> "على أنه يجوز لمجلس الدولة أن يعتمد قرارات بشأن عمليات البنك المركزي. ومن الممكن اتخاذ هذه القرارات في شكل قواعد أو تعليمات عامة في حالات فردية. وتعطى للبنك فرصة التعبير عن رأيه قبل اتخاذ مثل هذه القرارات. كذلك يجري، في أقرب وقت ممكن، إعلام البرلمان بالقرارات المتخذة". غير أنه لم تتخذ حتى الآن قرارات من هذا النوع.

وفي حال تباين الآراء بين الحكومة الأوغندية وبنك أوغندا، يجوز لوزير التخطيط الاقتصادي، بموافقة مجلس الوزراء، إصدار أمر كتابي يحدد سياسة معينة يتوجب على بنك أوغندا اتباعها، على أن يرفع الوزير قراره إلى البرلمان للموافقة عليه خلال إطار زمني محدد.

<sup>٢٠</sup> راجع القسم الرابع عشر من القانون على موقع الإنترنت التالي [www.canada.justice.gc.ca/FTP/EN/Laws/Chap/B/B-](http://www.canada.justice.gc.ca/FTP/EN/Laws/Chap/B/B-)

[2.txt](#)

<sup>٢١</sup> انظر: [www.norges-bank.no/english/nb/act.html](http://www.norges-bank.no/english/nb/act.html)



## اعتبارات التنفيذ

عندما لا تتمتع الحكومة بسلطة إلغاء قرارات البنك المركزي، قد يحق لها إقالة محافظ البنك أو المجلس المسؤول عن صنع السياسة النقدية. راجع القسم ٧-١-١ لمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع. وفي بعض البلدان، فإن أحد المسؤولين في وزارة المالية هو عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي بحكم وظيفته في الوزارة. وعلى سبيل المثال، قد يكون وزير المالية أو من ينوب عنه عضواً في مجلس إدارة البنك. وبالتالي، من الممكن للحكومة أن تؤثر في السياسة النقدية على مستوى البنك المركزي دون وجود حكم قانوني ينص على الإلغاء. ومن أجل تحقيق هدف شفافية هذه الممارسة، يجب أن يتم الإفصاح للجمهور عن تتمتع الحكومة بسلطة إقالة المحافظ من مجلس البنك المسؤول عن صنع السياسة النقدية، بالإضافة إلى توضيح دور وزير المالية في مجلس إدارة البنك المركزي.

٧-١-١ يجب أن يتم النص في التشريع على إجراءات التعيين، ومدة الولاية، وأية معايير عامة لإقصاء رؤساء وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي.

## التفسير والحديثات

تشير إجراءات التعيين إلى العمليات التي يتم اللجوء إليها لاختيار وتعيين شخص لتولي منصب معين، ومنها الصفات أو الشروط الواجب توافرها في شاغل المنصب. فإجراءات التعيين تشمل، على سبيل المثال، الخطوات الواجب اتخاذها قبل تعيين شخص تم اختياره لشغل منصب معين، مثل جلسات المصادقة على التعيين. وتتعلق فترة الولاية بمدة شغل المنصب، مثل ما إذا كانت فترة التعيين ثابتة أو أنها تخضع لقرار شاغل منصب آخر، بالإضافة إلى وجود قيود على التعيين وإعادة التعيين. وتشمل معايير الإقصاء أو العزل الأسباب المحتملة التي تبرر العزل من المنصب. أما عبارة "رؤساء وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي" فتشير إلى المسؤولين التنفيذيين داخل البنك الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار، مثل محافظ البنك وباقي الأعضاء المعيّنين في مجلس البنك المركزي، أو الهيئة التي تشرف على عمليات البنك المركزي. ويجب أن يتم النص في التشريع على تلك الجوانب المتعلقة بعملية التعيين.

إن تحديد تفاصيل التعيين ومدة شغل المنصب وإجراءات العزل في التشريع يتيح للجمهور أن يفهم بوضوح العملية التي تحكم تعيين أهم المسؤولين عن اتخاذ القرارات في البنك المركزي. ومن الممكن أن يعمق كشف القيود والحوافز التي يواجهها صناع قرارات السياسات النقدية فهم الجمهور لكيفية اتخاذ القرارات الخاصة بقضايا

السياسة النقدية، مما يحسن شفافية عملية صنع هذه السياسة. ومن الممكن أيضا أن يحسن الإفصاح عن إجراءات التعيين في التشريع معرفة الجمهور بأهم صانعي السياسة النقدية. ومن جهة أخرى، فإن فهم معايير عزل أو إقصاء الرؤساء والأعضاء المعينين في مجلس إدارة البنك المركزي يتيح للجمهور وللأسواق الحكم بشكل أفضل على الطابع النهائي لقرارات السياسة النقدية في حال وجود خلاف بين البنك المركزي ووحدات حكومية أخرى.

ومن الممكن للمتطلبات التشريعية أن تعزز شفافية عملية التعيين، لأنها تنطوي عادة على مجموعة محددة وقابلة للمراقبة من الأعمال التي يقوم بها كبار المسؤولين الحكوميين. مثال ذلك أن كثيرا من التعيينات التي تنطوي على متطلبات تشريعية محددة تقتضي من الوزير أو من عضو مجلس الوزراء إبلاغ البرلمان بقرارات التعيين، مع نشر تفاصيل التعيين في جريدة الحكومة أو في الجريدة الرسمية، علما بأن هناك تعيينات يجب أن تصادق عليها الهيئة التشريعية. ومن ثم، فإن تحديد الإجراءات في التشريع يؤدي إلى وجود أشكال وتقاليد أخرى للإفصاح العام عن المعلومات.

## التطبيق

يوجد في جميع البلدان تقريبا شكل ما للشروط التشريعية لتعيين مجلس إدارة البنك المركزي. وتشترط بلدان كثيرة أن يكون المعينون من مواطنيها، وأن تتوفر لديهم المؤهلات والخبرة الملائمة. كما تحظر بعض البلدان على أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الاحتفاظ بأية مناصب خارج البنك، أو أن تكون لهم انتماءات سياسية. وتوجد لدى جميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريبا بعض الشروط المتعلقة بالتعيين والعزل، تم النص عليها في قانون البنك المركزي. وهناك بلدان كثيرة تضع حدا أقصى لمدة تعيين كبار المسؤولين، كما توضح إمكانية إعادة التعيين والحد الأقصى لعدد مرات التجديد. وتوجد لدى الغالبية العظمى من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان حدودا قصوى لمدة شغل المنصب تم النص عليها في قانون البنك المركزي.

ومن الممكن، في كثير من البلدان، عزل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي من مناصبهم (أو اعتبارهم غير أهلي للمنصب) بسبب إدانتهم لسوء السلوك أو لإدانتهم بارتكاب جرم فاحش، أو إذا أشهر إفلاسهم، أو إذا أصبحوا معاقين أو عاجزين عن القيام بأداء مهام وظيفتهم، أو إذا تغيّبوا عن اجتماعات المجلس لمرات عديدة متتالية، أو إذا قبلوا شغل وظيفة أخرى أو إذا أصبحوا أعضاء في البرلمان. ويتم عادة النص على هذه المعايير في التشريع المنشئ للبنك المركزي. وبالإضافة إلى أسباب العزل هذه، تنص بعض التشريعات على إمكانية عزل المحافظ من منصبه لأسباب أخرى. ففي مولدوفا، لا يمكن عزل محافظ بنك مولدوفا الوطني<sup>٢٢</sup> من منصبه إلا من قبل

<sup>٢٢</sup> انظر: [www.bnm.org/english/2\\_Page/Sublevel/law\\_nbm\\_index.htm](http://www.bnm.org/english/2_Page/Sublevel/law_nbm_index.htm)

البرلمان، بناء على عدد أصوات ثلثي مجموع النواب. وفي نيوزيلندا<sup>٢٣</sup>، من الممكن لوزير المالية أن يرفع إلى الحاكم العام توصية بعزل محافظ بنك احتياطي نيوزيلندا من منصبه في ظل عدد من الظروف، من بينها اقتناع الوزير بأن البنك لا يقوم بأداء وظائفه على الوجه الصحيح؛ أو أن المحافظ لم يقم بأداء مسؤوليات منصبه على الوجه الأكمل؛ أو أن المحافظ أعاق أو منع مجلس إدارة البنك المركزي من القيام بمسؤولياته التي نص عليها القانون؛ أو أن أداء المحافظ قد شابه القصور ولم يمكن البنك من تحقيق أهداف سياسته النقدية.

### اعتبارات التنفيذ

من الممكن اتباع نهج محدد أو نهج عام في تحديد معايير العزل من المنصب فيما يتعلق برؤساء وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي. وكلما كانت معايير العزل محددة كلما قل احتمال سوء التفسير أو سوء التقدير في تطبيق هذه المعايير.<sup>٢٤</sup> غير أن تحديد المعايير ينطوي على مخاطر استبعاد أسباب قوية للعزل، كما أن الإفراط في ترك الأمور لحرية التقدير في اتخاذ القرارات لا ينسجم مع معيار الشفافية. ومن ناحية أخرى، فإن المصادقة على قرار العزل من جانب هيئات أخرى قامت بالمشاركة في الأصل في عملية التعيين فهو أمر يدعم الشفافية.

<sup>٢٣</sup> انظر: [www.rangi.knowledge-basket.co.nz/gpacts/public/text/1989/an/157.html](http://www.rangi.knowledge-basket.co.nz/gpacts/public/text/1989/an/157.html)

<sup>٢٤</sup> مثال على معايير العزل المحددة نسبياً هو ما يتبعه بنك احتياطي أستراليا في عزل أعضاء المجلس التنفيذي. فمن الممكن للحاكم العام لأستراليا أن ينهي خدمات عضو مجلس بنك احتياطي أستراليا في إحدى الحالات التالية: إذا عجز العضو بشكل دائم عن القيام بمسؤولياته؛ أو إذا أشهر إفلاسه وتقدم بطلب للاستفادة من مزايا أي قانون يتعلق بإغاثة المدنيين المفلسين أو المعسرين مالياً أو إذا تواطأ مع دائنيه أو خولهم بقبض تعويضاته لمنفعتهم؛ أو إذا استقال من منصبه في رسالة مكتوبة موجهة إلى الحاكم العام؛ أو إذا تغيب عن جميع اجتماعات مجلس البنك لشهرين متتاليين، أو لأية ثلاثة أشهر من فترة ١٢ شهراً، باستثناء إذا كان في إجازة ممنوحة من قبل مجلس بنك الاحتياطي؛ أو إذا عجز عن التقيد بالالتزامات التي ينص عليها قانون هيئات وشركات الكومنولث لسنة ١٩٩٧.

٢-١ يجب أن تحدد بوضوح العلاقة المؤسسية بين العمليات النقدية وعمليات المالية العامة.<sup>٢٥</sup>

## التفسير والحجيات

العمليات النقدية هي أعمال يقوم بها البنك المركزي لتنفيذ سياسة نقدية ومنها مثلا، التأثير في الشروط العامة لمنح الائتمان في الاقتصاد. وعمليات المالية العامة هي أعمال تقوم بها الحكومة لتنفيذ سياسات الميزانية ومنها، مثلا، التدابير الخاصة بالإيرادات والنفقات وتدابير إصدار أدوات الدين العام وإدارته. أما العلاقة المؤسسية فتشير إلى الحدود التي تفصل بين مختلف الأدوار التي تقوم بها، على المستوى الحكومي، الوكالات المسؤولة عن العمليات النقدية والوكالات المسؤولة عن عمليات المالية العامة. ويتم تحديد العلاقة المؤسسية بوضوح عندما يدرك الجمهور جيدا الفرق بين العمليات النقدية وعمليات المالية العامة، ومسؤوليات السلطات النقدية والسلطات المسؤولة عن المالية العامة.

وغالبا ما يحدث تداخل كبير بين العمليات النقدية وعمليات المالية العامة. ومن الممكن، على سبيل المثال، أن يكون لإصدار الدين الحكومي، أو تحويل عجز الميزانية إلى سيولة نقدية، أثر كبير على الوضع الائتماني العام داخل الاقتصاد. وبالمثل، من الممكن أن يكون لاستيعاب مبالغ كبيرة من السيولة تكاليف هامة على الميزانية تتحملها الحكومة. وبالتالي، من الممكن أن تكون لعمليات المالية العامة عواقب نقدية وخيمة، والعكس بالعكس.

تكلف معظم القوانين البنك المركزي بأداء وظائف السياسة النقدية، بهدف الاستفادة مما يملكه من خبرة تخصصية تراكمية، من جهة، وإيجاد مناقشات السياسة النقدية عن الاعتبارات السياسية واعتبارات الميزانية، من جهة أخرى. غير أن الحكومات تعتمد أحيانا على الخبرة المالية المتخصصة للبنك المركزي لمساعدتها في أداء عمليات المالية العامة المختلفة. وقد تتجاوز مثل هذه العمليات النطاق المحدود لمهمة السياسة النقدية المنوطة بالبنك. ومن أجل ضمان الوضوح في دور البنك المركزي وأهدافه، من المهم وجود تمييز واضح بين العمليات النقدية وعمليات المالية العامة. فهذا يضمن أن تكون المؤسسة المعنية مسؤولة عن أعمالها، وأن يتم تنفيذ السياسات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

<sup>٢٥</sup> يجب أن تتفق ممارسات الشفافية المتعلقة بعمليات المالية العامة مع الميثاق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية المالية العامة" *Code of Good Practices on Fiscal Transparency*. انظر: موقع الصندوق

على شبكة الإنترنت [www.imf.org/external/np/fad/trans/index.htm](http://www.imf.org/external/np/fad/trans/index.htm)

١-٢-١ يجب الإفصاح للجمهور عما إذا كان من المسموح للبنك المركزي أن يمنح الحكومة اعتمادات أو قروضا مصرفية أو تسهيلات سحب على المكشوف، كما يجب الإفصاح عن الشروط والحدود المسموح بها.

## التفسير والحديثات

الاعتمادات والقروض المصرفية وتسهيلات السحب على المكشوف من بين أشكال القروض التي يمنحها البنك للحكومة. وقد توجد لدى الحكومة أو البنك المركزي قواعد أو حدود مرسومة مسبقا لنطاق اقتراض القطاع العام من البنك المركزي. ومن الممكن أن تشمل شروط هذه القروض وحدودها قيودا على ظروف منحها وقيودا أخرى على حجم أو مبلغ أو مدة هذه القروض.

إن تحديد شروط إقراض البنك المركزي للحكومة في التشريع يقدم مجموعة من القواعد المحددة بوضوح للاسترشاد بها في العمليات النقدية وعمليات المالية العامة. وهذا يضمن عدم تعرض إطار العمليات النقدية وعمليات المالية العامة لتغيرات وقتية ومنتكرة قد تجعل من الصعب على الجمهور فهم الأدوار المحددة لهاتين الهيئتين الحكوميتين.

ومن جهة أخرى، من الممكن للبنك المركزي أن يقرض الحكومة أموالا في سياق قيامه لصالح الحكومة، بعمليات للمالية العامة، أو كنتيجة لقيام البنك المركزي بتمويل العجز العام. ولضمان وجود خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة، على البنك المركزي أن يفصح للجمهور عن أية قيود مفروضة على مثل هذا الإقراض. وهذا يمكن للجمهور من الحكم على ما إذا كان يتم استخدام موارد البنك المركزي على الوجه الصحيح، ومن فهم نطاق أية قيود مفروضة على استخدام هذه الموارد.

## التطبيق

هناك بلدان كثيرة تحظر على البنك المركزي إقراض الحكومة بأي شكل من الأشكال. ومن بين البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان التي يسمح لها بإقراض الحكومة نجد، في الغالبية العظمى منها، أن شروط الإقراض محددة في التشريع. فهناك بعض البلدان (مثل، لبنان، ماليزيا، المكسيك، سلوفينيا، تركيا، بلدان اتحاد غرب أفريقيا) تسمح للبنك المركزي أن يمنح الحكومة قروضا ضمن حدود معينة سلفا، استنادا إلى متوسط

الإيرادات الحكومية أو رأسمال البنك المركزي. وهذه الحدود مفصّل عنها صراحة في التشريع وفي مطبوعات البنك المركزي.

وينص قانون بنك مولدوفا الوطني<sup>٢٦</sup> على أنه يجب "فيما يتعلق بكل قرض وجود اتفاق إقراض مكتوب يتم تنفيذه بين الحكومة ممثلة في شخص وزير المالية وبين البنك الوطني. ويجب أن يذكر الاتفاق بوضوح مبلغ القرض الأصلي وأجل استحقاقه، بالإضافة إلى أسعار الفائدة وغير ذلك من الرسوم المطبقة عليه".

٢-٢-١ يجب الإفصاح للجمهور عن مبالغ وأجال الاعتمادات أو القروض المصرفية أو تسهيلات السحب على المكشوف التي يمنحها البنك المركزي للحكومة، وعن مبالغ وأجال الودائع الحكومية لدى البنك المركزي.

### التفسير والحجيات

إن مبالغ وأجال الاعتمادات أو القروض المصرفية أو تسهيلات السحب على المكشوف تشير إلى تفاصيل القروض المقدمة من البنك المركزي إلى الحكومة. وتشمل هذه التفاصيل، على سبيل المثال، مجموع المبالغ المستحقة القائمة، وأسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك، وفترة تسديد القروض أو آجال استحقاقها. وتشمل مبالغ الودائع وأجالها، مبالغ الأموال الحكومية التي يحتفظ بها البنك المركزي كوديعة، وسعر الفائدة المدفوعة عليها، ومدة الإيداع.

تعد آجال وشروط القروض والودائع عوامل هامة تتحكم في العلاقات بين الحكومة والبنك المركزي، كما تشكل هذه الشروط تفاصيل هامة من الضروري أن يعرفها الجمهور ليفهم كيف يستخدم البنك المركزي والحكومة موارد كل منهما في القيام بالعمليات النقدية وعمليات المالية العامة. والواقع أن كلا منهما يصبح أكثر مصداقية في تحمل المسؤولية إذا كان الجمهور يتمتع بفهم جيد لتفاصيل العلاقات المالية بين الطرفين.

<sup>٢٦</sup> انظر: [www.bnm.org/english/2\\_Page/Sublevel/law\\_nbm\\_index.htm](http://www.bnm.org/english/2_Page/Sublevel/law_nbm_index.htm)

## التطبيق

في بعض البلدان، ينص قانون البنك المركزي تحديدا على بعض الأجال والشروط الخاصة بالقروض التي يمنحها البنك المركزي للحكومة، وكذلك الحال بالنسبة لودائع الحكومة لدى البنك المركزي (انظر مثال ما ورد بشأن مولدوفا في القسم ١-٢-١). إن غالبية البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان، التي تسمح بمنح الحكومة اعتمادات أو قروضا مصرفية أو تسهيلات سحب على المكشوف، تقوم بالإفصاح عن تفاصيل القروض والودائع الحكومية في تقاريرها السنوية، في حين تنشر بنوك مركزية كثيرة تقاريرها في نشرة رسمية. وتكشف معظم البلدان عن مبالغ القروض المقدمة من البنك المركزي للحكومة ومبالغ الودائع الحكومية لدى البنك المركزي، من خلال بيانات ميزانياتها العامة. وتقدم بعض البلدان (مثل، البرازيل، المغرب، وزمبابوي)، في بيان الميزانية العامة، معلومات إضافية تبين بالتفصيل أسعار الفائدة وآجال الاستحقاق المطبقة. وتقدم بلدان أخرى (مثلا، كولومبيا، جورجيا، ونيجيريا) بيانات عامة ومعلومات مكثفة للجمهور بشأن ترتيبات الإقراض المقدمة للحكومة، وذلك عن طريق النشرات الإحصائية والتقارير السنوي ومن خلال مثول كبار المسؤولين أمام الهيئة التشريعية.

ولا يقدم البنك الوطني السويسري أية اعتمادات للحكومة، لكنه يفصح، في تقريره السنوي<sup>٢٧</sup> عن تفاصيل سعر الفائدة التي يدفعها على الودائع الحكومية.

## اعتبارات التنفيذ

من الممكن أن يتم الإفصاح عن اعتمادات البنك المركزي الممنوحة للحكومة أو الودائع الحكومية لدى البنك المركزي عن طريق بيان ميزانية البنك المركزي العمومية. ولكن الميزانيات العمومية قد لا تقدم صورة كاملة ذات معنى للعلاقات المالية بين البنك المركزي والحكومة إذا لم تشمل إفصاحا كافيا عن جميع الآجال والشروط، أو إذا لم يتم نشرها في الموعد المحدد. والواقع أن الإفصاح التام يقتضي معلومات أكثر تفصيلا مما يرد عادة في ميزانية البنك المركزي العمومية.

<sup>٢٧</sup> انظر: [www.snb.ch/e/publikationen/publi.html](http://www.snb.ch/e/publikationen/publi.html)

٣-٢-١ يجب الإفصاح للجمهور عن إجراءات مشاركة البنك المركزي مباشرة في الأسواق الأولية للأوراق المالية الحكومية، عند السماح بها، وكذلك عن إجراءات مشاركته في الأسواق الثانوية.

### التفسير والحديثات

إذا كان من المسموح للبنك المركزي أن يشتري أدوات دين الحكومة عند إصدارها (أي في السوق الأولية)، أو أن يشتري ويبيع أدوات دين الحكومة من أطراف أخرى بعد إصدارها (أي في السوق الثانوية)، يجب الإفصاح للجمهور عن القواعد أو الإجراءات التي تخضع لها هذه المعاملات. وقد تشمل مثل هذه الإجراءات الطريقة التي يحدد بها السعر، ومبالغ الدين المسموح للبنك المركزي تلقاها أو بيعها، بالإضافة إلى أية قيود أخرى تتحكم في عمليات البيع والشراء التي يقوم بها البنك.

وغالبا ما تقوم البنوك المركزية بدور في إصدار أو إدارة الدين الحكومي، كما قد تستخدم أدوات الدين الحكومي أو الأوراق المالية الحكومية في العمليات النقدية. ومن المهم، لضمان وجود تمييز واضح بين هذه الأدوار المختلفة، أن يقوم كل من البنك المركزي والحكومة بإعلام الجمهور عن القواعد والإجراءات التي تحكم عمليات الدين. ومن المهم أيضا أن يحيط المتعاملون في السوق بمدى مشاركة الحكومة في أسواق الدين كي يتمكنوا من تسعير الأوراق المالية الحكومية بكفاءة.

### التطبيق

يحظر على غالبية البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان أن تشارك في الإصدارات الأولية للدين الحكومي، ولكن يسمح لكثير منها بالمشاركة في الأسواق الثانوية. وتوجد لدى بعض البنوك المركزية لوائح تنظيمية مفصلة أو قواعد داخلية تحكم نشاط البنك المركزي في أسواق الدين الحكومي، وتجعل هذه القواعد متاحة بشكل عام للمتعاملين في السوق من خلال المنشورات الدورية ومقالات النشرة الصادرة عنها، والبيانات الصحفية، والبيانات العامة.



ونجد أن القواعد والإجراءات التي تحكم مزادات الأوراق المالية الحكومية التي يقوم بها بنك كندا قد ورد ذكرها بالتفصيل في وثائق مطبوعة ومتاحة في موقع البنك على شبكة الإنترنت.<sup>٢٨</sup>

٤-٢-١ يجب أن تتم مشاركة البنك المركزي في باقي الاقتصاد (وذلك مثلا، عن طريق ملكية الأسهم، أو العضوية في مجالس الإدارة، أو المشتريات، أو تقديم خدمات لقاء رسم) بشكل صريح ومعلن، وعلى أساس مبادئ وإجراءات واضحة.

### التفسير والحيثيات

تتفاعل البنوك المركزية، في سياق قيامها بعملياتها، مع عديد من المؤسسات والشركات الخاصة، كما تتفاعل مع مؤسسات حكومية أخرى. فقد تقوم البنوك المركزية بالتعاقد مع شركات خاصة لطبع أوراق العملة، وقد يسمح في بعض البلدان، أن يكون كبار المسؤولين في البنك المركزي أعضاء في هيئات إدارة مؤسسات أخرى. ومن أجل طمأنة الجمهور بأن مشاركة البنك المركزي في باقي الاقتصاد لا تتعارض مع مسؤولياته الأساسية ولا تشغله عن سعيه إلى تحقيق أهدافه، فإن مشاركة البنك في شركات ومؤسسات أخرى يكون، في معظم الحالات، مقصورا على مهمته الأساسية المتعلقة بتنفيذ السياسة النقدية. وتضع البنوك المركزية القواعد والإجراءات الخاصة بها لكي يتم الاسترشاد بها في أعمالها. ويجب أن تشمل هذه القواعد والإجراءات أحكاما تتعلق بالإفصاح للجمهور العام عن المدى الذي تصل إليه مشاركة البنك المركزي في باقي الاقتصاد.

### التطبيق

تتبع معظم البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان مبادئ وإجراءات بشأن مشاركة البنك المركزي في باقي الاقتصاد، وهي مبادئ وإجراءات تم النص عليها في التشريع أو اللائحة التنظيمية. فبعض قوانين البنوك المركزية تحظر على البنك المركزي حيازة أسهم في شركات خاصة. وتوجد لدى بنوك مركزية أخرى إجراءات للمناقصات العامة، حيث يتم تقرير عقود تقديم خدمات للبنك المركزي بناء على عملية عطاءات مفتوحة. وتكشف بنوك مركزية كثيرة عن مدى مشاركتها في الشركات الخاصة في تقاريرها السنوية، كما تفصح للجمهور عن السياسات التي تتبعها للتأكد من أن مثل هذه المعاملات تتم بشكل ملائم.

<sup>٢٨</sup> انظر: [www.bank-banque-canada.ca/english/auct.htm](http://www.bank-banque-canada.ca/english/auct.htm)

وفي بعض البلدان، يشغل كبار المسؤولين في البنك المركزي مناصب عليا في مؤسسات أخرى، كما أن بلدانا كثيرة تطلب الإفصاح علنا عن هذه الترتيبات فيما توجهه من بيانات للجمهور. مثال ذلك أن محافظ بنك احتياطي أستراليا هو أيضا رئيس مجلس نظام المدفوعات، كما أنه عضو في هيئة تنظيم قواعد الحيلة المالية الأسترالية. أما أعضاء مجلس بنك الاحتياطي فيعملون أيضا أعضاء في مجالس إدارات شركات خاصة. ويتم الإفصاح عن مثل هذه الترتيبات للجمهور في قانون البنك المركزي<sup>٢٩</sup>، وفي التقرير السنوي<sup>٣٠</sup>، وفي البيانات والتصريحات الصحفية، وفي موقع البنك على شبكة الإنترنت<sup>٣١</sup>. ومن جهة أخرى، يملك بنك احتياطي أستراليا شركة للطباعة تقوم بطبع العملة الوطنية، وترد تفاصيل ما تقوم به هذه الشركة من عمليات في التقرير السنوي.

١-٢-٥ يجب الإفصاح للجمهور عن طريقة تخصيص أرباح البنك المركزي وكيفية محافظته على رأسماله.

### التفسير والحجيات

إن أرباح البنك المركزي هي ما يدره من إيرادات تزيد عن نفقاته وغير ذلك من الخصومات. وتقوم البنوك المركزية بتخصيص أرباحها إما بتحويلها في شكل تمويلات للحكومة (بعد تغطية نفقات التشغيل وزيادة الاحتياطي، إذا لزم الأمر)، أو بإضافتها إلى احتياطي البنك. أما رأسمال البنك المركزي فهو مقدار الأموال التي يستثمرها مباشرة حملة أسهمه (الحكومة عادة) زائد ما يحوزه من إيرادات متراكمة مطروحا منها الخسائر<sup>٣٢</sup>. والطريقة التي تتم بها المحافظة على رأسمال البنك المركزي تشير إلى الإجراءات أو القواعد التي يتبعها البنك للتأكد من أن لديه رأسمالا أو احتياطا كافيا للوفاء بالتزاماته ومتابعة تحقيق أهدافه. وعلى سبيل المثال، تحتفظ بعض البنوك المركزية بجزء من أرباحها للمحافظة على إبقاء رأسمالها عند مستوى ثابت ثم تحول ما يتبقى إلى الحكومة.

<sup>٢٩</sup> انظر: قانون بنك احتياطي أستراليا، الذي ينص على أن محافظ البنك هو أيضا عضو في مجلس نظام المدفوعات،

[www.scaleplus.law.gov.au/html/pasteact/0/310/top.htm](http://www.scaleplus.law.gov.au/html/pasteact/0/310/top.htm)

<sup>٣٠</sup> انظر: [www.rba.gov.au/report/annual\\_report\\_99.html](http://www.rba.gov.au/report/annual_report_99.html)

<sup>٣١</sup> انظر: [www.rba.gov.au/media/mr\\_other.html](http://www.rba.gov.au/media/mr_other.html)

<sup>٣٢</sup> لمناقشة أهمية رأسمال البنك المركزي، انظر ما كتبه:

Peter Stella, "Do central banks need capital?" IMF Working Paper WP/97/83, (Washington: International Monetary Fund), [www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9783.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9783.pdf), 1997.

إن البنك المركزي هو مؤسسة عامة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال، وتنشأ أرباحه نتيجة للمركز المتميز الذي يحتله في النظام المالي. وتنشأ هذه الأرباح عادة من احتكار البنك لإصدار العملة، أو من عمليات السوق المفتوحة، أو معاملات الصرف الأجنبي. وبما أن أصول البنك المركزي وإيراداته هي جزء من أصول البلد الذي ينتمي إليه، فمن المهم أن يكون البنك المركزي مسؤولاً عن كيفية تخصيص أرباحه والمحافظة على رأسماله.

وفي بعض الأحيان، يكون مركز رأسمال البنك المركزي ضعيفاً بسبب الخسائر. فإذا كان رأسمال البنك غير كاف، فقد ينال ذلك من قدرته على تسيير السياسة النقدية. والواقع أن الإفصاح عن مستوى أرباح البنك المركزي ورأسماله وكيفية تخصيصها هو أمر ضروري لضمان ثقة الجمهور في سلامة عمليات البنك وقابليتها للاستمرار. كذلك فإن الإفصاح عن تفاصيل تخصيص الأرباح يتيح للجمهور، في حال حدوث خسائر، أن يدرك بشكل أفضل الأسباب الأساسية الكامنة وراء نقص الربحية.

## التطبيق

تقتضي التشريعات في معظم البلدان بأن يحول البنك المركزي كل أرباحه إلى خزانة الدولة، بعد خصم مبالغ مناسبة للاحتياطي ومخصصات مواجهة الخسائر من أجل ضمان المحافظة على رأسماله عند مستوى ثابت. وفيما يتعلق بالغالبية العظمى من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان، يتم النص في التشريع على كيفية تخصيص أرباح البنك المركزي. ويتم الإفصاح العام عن المعلومات عادة بنشرها في التقرير السنوي أو سجل الحكومة، أو بتقديم البيانات المالية للبنك المركزي إلى البرلمان أو الهيئة التشريعية. وتشمل أشكال الإفصاح الإضافية نشر الحسابات في تقرير سنوي، أو في بيانات أو تصريحات صحفية، أو في موقع البنك على شبكة الإنترنت.

وينص قانون بنك اليابان<sup>٣٣</sup> على كيفية تخصيص الأرباح، ويتطلب أن يقدم البنك، كل ستة أشهر، بياناً عن الأرباح والخسائر ليوافق عليه وزير المالية، وذلك خلال شهرين من نهاية فترة الأشهر الستة. ويلزم القانون البنك بإتاحة بياناته المالية للجمهور في مقره الرئيسي وفروعه. وينشر البنك أيضاً حساباته في موقعه على شبكة الإنترنت وفي تقريره السنوي.<sup>٣٤</sup>

<sup>٣٣</sup> انظر: [www.boj.or.jp/en/about/bojlaw1.htm](http://www.boj.or.jp/en/about/bojlaw1.htm)

<sup>٣٤</sup> انظر: [www.boj.or.jp/en/siryo/siryo\\_f.htm](http://www.boj.or.jp/en/siryo/siryo_f.htm)

وفي السويد، ينص قانون ريكسبنك<sup>٣٥</sup> على وجوب موافقة البرلمان على حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية للبنك المركزي، الذي يقوم أيضا تخصيص الأرباح. وينشر البنك تفاصيل تخصيص الأرباح في تقريره السنوي.

قام كل من البنك الوطني السويسري والحكومة السويسرية بالإفصاح العام عن مذكرة تفاهم بشأن أرباح البنك المركزي. وتحدد المذكرة طريقة احتساب الربح واستخدامه وحجم الأموال المحولة سنويا إلى الحكومة. ويتم تجديد مذكرة التفاهم بشكل منتظم، وهو عادة كل خمس سنوات.

٣-١ يجب أن يحدد بوضوح دور الوكالة المتنوع الذي يقوم به البنك المركزي نيابة عن الحكومة.

### التفسير والحديثات<sup>٣٦</sup>

يشير ما تقوم به الوكالة من أدوار مختلفة إلى المهام التي يؤديها البنك المركزي بالنيابة عن الحكومة، وهي وظائف لا تتصل مباشرة بدوره في السياسة النقدية. وفي إطار دور الوكالة، يعمل البنك المركزي كمثل للحكومة، وهو لا يقوم باتخاذ قرارات مستقلة للسياسات. ويقوم بدلا من ذلك، البنك المركزي بتنفيذ قرارات الحكومة وتوجيهاتها ويحصر مهمته في تفاصيل التنفيذ العملية. ومن الأمثلة على الأدوار التي تقوم بها الوكالة أن يعمل البنك المركزي كمدير للاحتياطي الخارجي أو الدين العام، أو أن يقوم بأداء الوظائف المصرفية للحكومة. وتحدد أدوار الوكالة بوضوح إذا كانت مسؤوليات البنك المركزي غير المتصلة بالسياسة النقدية محددة بشكل مميز في وثيقة متاحة للجمهور، وإذا كان هناك فهم واضح لقيام البنك المركزي بمجرد تنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة.

ويعد تحديد الأدوار التي تقوم بها الوكالة بوضوح أمرا ضروريا كي يفهم الجمهور نطاق مسؤوليات البنك المركزي في صنع السياسات، وأن يكون البنك والحكومة قابلين للمساءلة عما يقومان به من أعمال. ومن الممكن للحكومة أن تفوض البنك المركزي في القيام ببعض أنشطتها، ولكن الحكومة هي المسؤول النهائي عن هذه الأنشطة. والواقع أن تحديد الأدوار التي تقوم بها الوكالة تحديدا واضحا يضمن تجنب حدوث أية لبلة بشأن

<sup>٣٥</sup> انظر: [www.riksbank.com/SinglePage/SinglePage.asp?ItemID=3148](http://www.riksbank.com/SinglePage/SinglePage.asp?ItemID=3148)

<sup>٣٦</sup> يجب أن تتم ممارسات الشفافية الخاصة بهذا الموضوع والموضوعين التاليين بشأن دور الوكالة الذي يقوم به البنك المركزي ومسؤولياته في إدارة الدين بما يتمشى مع ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية المالية العامة، الصادر عن صندوق النقد الدولي. انظر: [www.imf.org/external/np/fad/trans/index.htm](http://www.imf.org/external/np/fad/trans/index.htm)

المسؤولية النهائية عن رسم السياسة وتنفيذها. كذلك فإن التحديد الواضح لمسؤوليات البنك المركزي غير النقدية بوصفه وكيلا عن الحكومة يتيح للجمهور تقدير ما إذا كانت هذه المسؤوليات تتداخل مع واجبات البنك فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

١-٣-١ يجب الإفصاح للجمهور عن مسؤوليات البنك المركزي، في حال وجودها، تجاه: (١) إدارة الدين العام الداخلي والخارجي واحتياطي النقد الأجنبي؛ (٢) العمل كبنك الحكومة؛ (٣) العمل كوكيل مالي للحكومة؛ (٤) العمل كمستشار للحكومة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية وفي مجال التعاون الدولي.

### التفسير والحديثات

من الممكن للبنوك المركزية أن تقوم، نيابة عن الحكومة، بوظائف متعددة تتصل بخبرتها في الإدارة النقدية. ويعمل البنك المركزي أحيانا كمدير للدين الداخلي أو الخارجي أو كليهما معا، أو كمسؤول عن إدارة احتياطي النقد الأجنبي، وقد يعمل كوكيل مالي للحكومة يتلقى الأموال ويقوم بأداء المدفوعات نيابة عن الحكومة. ويمكن أن يقوم البنوك المركزية أيضا بتقديم النصيحة للحكومة بشأن السياسات المالية، وأن تتولى إدارة العلاقات مع المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وعندما يقوم البنك المركزي بدور الوكالة في إدارة الدين والاحتياطيات، أو العمل كمستشار أو وكيل مالي للحكومة، يجب الإفصاح للجمهور عن نطاق هذه المهام. وقد يشمل أيضا الإفصاح عن الأدوار التي تقوم بها الوكالة توفير معلومات عن ترتيبات استرداد البنك المركزي للتكاليف التي يتحملها في إطار عمله كوكيل للحكومة. والواقع أن هذا يتيح للجمهور أن يفهم كيف تدار موارد الحكومة ومن يديرها، كما أن الإفصاح عن هذه الأدوار يتيح للجمهور أن يقدر المسؤوليات الملقاة على عاتق البنك المركزي.

### التطبيق

تقوم بنوك مركزية كثيرة بتزويد الجمهور بمعلومات مختلفة عن الأدوار التي تقوم بها نيابة عن الحكومة كوكيل لها. وتتخذ هذه المعلومات شكل نشرات صحفية، ومطبوعات لقراء غير متخصصين، ومقالات في نشرة البنك وتقاريره السنوية، بالإضافة إلى ظهور كبار المسؤولين في مناسبات عامة وإدلائهم بتصريحات.

وينشر بنك احتياطي نيوزيلندا تفاصيل عن وظائفه كوكيل للحكومة في مقالات تتضمنها نشرته الدورية<sup>٣٧</sup> وتقريره السنوي<sup>٣٨</sup>. ويقدم البنك أيضا بيانات موجزة للحقائق تصف للجمهور العريض بلغة سهلة الفهم دور البنك في إدارة الدين العام واحتياطي النقد الأجنبي<sup>٣٩</sup>.

٢-٣-١ يجب الإفصاح للجمهور عن توزيع المسؤوليات داخل البنك المركزي، أو وزارة المالية، أو أية هيئة عامة أخرى، فيما يتعلق بإصدارات الدين الأولية، وترتيبات السوق الثانوية، وتسهيلات الإيداع، وترتيبات المقاصة والتسوية الخاصة بتداول الأوراق المالية الحكومية.

### التفسير والحيثيات

إصدارات الدين الأولية هي الطرح المبدئي لأدوات الدين الحكومي للجمهور. وترتيبات السوق الثانوية هي القواعد والإجراءات التي تخضع لها لاحقا عمليات بيع وشراء الدين الحكومي. وتسهيلات الإيداع هي الإجراءات الخاصة بحيازة صك الدين الحكومي في صيغة ورقية أو إلكترونية. أما ترتيبات المقاصة والتسوية فهي الإجراءات والممارسات المتعلقة بتسجيل وإنجاز عمليات شراء أو بيع الدين الحكومي ونقل صك الملكية.

إن تمويل النفقات الحكومية يؤثر على سيولة القطاع الخاص وبالتالي على مدى فعالية السياسة النقدية، كما أن الأوضاع النقدية تؤثر على تكلفة إصدار الدين الحكومي وخدمته. ومن الممكن لضعف التنسيق بين سياسات إدارة الدين أن يؤدي إلى حدوث عدم استقرار مالي وإلى مزيد من عدم اليقين، كما يمكنه أن يؤخر التطور في أسواق الدين السائل، ويرفع تكلفة التمويل المقدم للحكومة. وبالتالي، فإن تنسيق السياسات والأدوات والمعلومات بين البنك المركزي والوكالة المسؤولة عن إصدار الدين العام هو أمر حيوي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي أحيان كثيرة، تكون أسواق الأوراق المالية الحكومية هي أكثر أسواق الدين تطورا وأكثرها سيولة من بين كل أسواق الدين، وتستخدمها مجموعة عريضة من المؤسسات لإدارة السيولة لديها. فهناك بنوك مركزية كثيرة تستخدم أدوات الدين الحكومي في تنفيذ السياسة النقدية. ومن ثم، فإن الإطار التشغيلي الذي يحكم أسواق الأوراق المالية الحكومية يحتل أهمية حيوية في التشغيل السلس للنظام المالي.

<sup>٣٧</sup> انظر: [www.rbnz.govt.nz/bulletin/contents.htm](http://www.rbnz.govt.nz/bulletin/contents.htm)

<sup>٣٨</sup> انظر: [www.rbnz.govt.nz/annrepor/title.htm](http://www.rbnz.govt.nz/annrepor/title.htm)

<sup>٣٩</sup> انظر: [www.rbnz.govt.nz/pamphlet/thisis.htm](http://www.rbnz.govt.nz/pamphlet/thisis.htm)

إن الإفصاح للجمهور عن توزيع المسؤوليات بين البنك المركزي ووزارة المالية فيما يتعلق بمسائل إدارة الدين أمر يعزز مساءلة الوكالة المسؤولة، ويتيح رسم حدود واضحة لمختلف أدوار البنك المركزي والحكومة. ومن الممكن أن يسهل تحديد المسؤوليات بشكل واضح تنسيق السياسات بين البنك المركزي والوكالة المسؤولة عن إدارة الدين، مما يوفر للجمهور فهما أفضل ودرجة أكبر من الثقة في عمل أسواق الدين، وهو ما قد يؤدي إلى تعميق السوق وزيادة المنافسة وجعل أسواق الأوراق المالية الحكومية تعمل بكفاءة أكبر.

## التطبيق

يصف بنك كندا مسؤولياته الخاصة بإدارة الدين في وثائق يمكن الاطلاع عليها في موقعه على شبكة الإنترنت<sup>٤٠</sup> وفي تقريره السنوي<sup>٤١</sup>. وتصف هذه الوثائق الخدمات التي يقدمها البنك إلى الحكومة الكندية، بما في ذلك النصيحة بشأن عمليات الاقتراض، وإدارة إصدارات سندات الدين الجديدة، وخدمة الدين القائم.

وينشر البنك الوطني الدانمركي تقريراً سنوياً عن إدارة الدين<sup>٤٢</sup>. ويقدم هذا التقرير معلومات مفصلة عن توزيع المسؤوليات بين البنك المركزي والحكومة، ويصف المبادئ التي تستند إليها إدارة الدين، ويلخص تطورات اقتراض الحكومة والدين خلال السنة السابقة.

ويوكل قانون بنك كوريا مسؤولية إصدار الدين الحكومي وتسهيلات إيداع أدوات الدين إلى بنك كوريا<sup>٤٣</sup> الذي ينشر المعلومات الخاصة بمهمته كوكيل في أسواق الدين الحكومي في موقعه على شبكة الإنترنت<sup>٤٤</sup> وفي تقريره السنوي<sup>٤٥</sup>، حيث يصف الإجراءات التي يتبعها بشأن إصدار أو بيع أو استرداد قيمة الأوراق المالية، كما يقدم بيانات عن نطاق عملياته في أسواق الأوراق المالية الحكومية.

<sup>٤٠</sup> انظر: [www.bank-banque-canada.ca/english/debtmanag.htm](http://www.bank-banque-canada.ca/english/debtmanag.htm)

<sup>٤١</sup> انظر: [www.bank-banque-canada.ca/english/annual/ar98.htm](http://www.bank-banque-canada.ca/english/annual/ar98.htm)

<sup>٤٢</sup> انظر: [www.nationalbanken.dk/nb/nb.nsf/alldocs/Fdebt\\_management\\_A](http://www.nationalbanken.dk/nb/nb.nsf/alldocs/Fdebt_management_A)

<sup>٤٣</sup> انظر: [www.bok.or.kr/bokis/bokis/html\\_view?i\\_current=00000483](http://www.bok.or.kr/bokis/bokis/html_view?i_current=00000483)

<sup>٤٤</sup> انظر: [www.bok.or.kr/bokis/bokis/html\\_view?i\\_current=00000176#4](http://www.bok.or.kr/bokis/bokis/html_view?i_current=00000176#4)

<sup>٤٥</sup> انظر: [www.bok.or.kr/bokis/bokis/bbs\\_list?i\\_current=00000179](http://www.bok.or.kr/bokis/bokis/bbs_list?i_current=00000179)

وفي الولايات المتحدة، نجد أن توزيع المسؤوليات بين وزارة المالية ونظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن عمليات الأوراق المالية الحكومية يتم وصفه دوريا بالتفصيل في مقالات في نشرة الاحتياطي الفيدرالي وفي الوثيقة الصادرة حول "الغايات والوظائف" *Purposes and Functions*.<sup>٤٦</sup>

### اعتبارات التنفيذ

إن درجة تنسيق السياسات بين البنك المركزي والوكالة المسؤولة عن إدارة الدين العام تختلف من بلد إلى آخر، تبعا لمستوى التطور المالي.<sup>٤٧</sup> والواقع أن ضرورة الإفصاح عن المسؤوليات للجمهور لها نفس الأهمية على جميع مستويات التطور المالي. وفي المراحل الأولى من التطور المالي، فإن التنسيق الوثيق بين السياسات أمر ضروري لتحقيق الاستقرار وتطوير الأسواق. كذلك فإن الإفصاح عن المسؤوليات للجمهور أمر ضروري لتشجيع الثقة بعمليات الأسواق وزيادة توعية الجمهور. ومن الممكن، بالنسبة للأنظمة المالية الأكثر تقدما، تنسيق السياسات بشكل أفضل من خلال قوى السوق، نظرا لوجود مجال أكبر للقيام، بشكل مستقل، بتنفيذ السياسة النقدية وسياسات المالية العامة وإدارة الدين.

<sup>٤٦</sup> انظر: [www.bog.frb.fed.us/pubs/bulletin/1999/1299lead.pdf](http://www.bog.frb.fed.us/pubs/bulletin/1999/1299lead.pdf) وكذلك الفصل السابع من الوثيقة *Purposes and*

*Functions* التي يمكن الاطلاع عليها في [www.bog.frb.fed.us/pf/pf.htm](http://www.bog.frb.fed.us/pf/pf.htm)

<sup>٤٧</sup> للإطلاع على مزيد من المناقشة حول التنسيق بين إدارة الدين العام والسياسة النقدية، انظر:

V. Sundararajan; Peter Dattels, and Hans J. Blommestein, eds., *Coordinating Public Debt and Monetary Management*, (Washington: International Monetary Fund), 1997.



## ثانيا - عملية مفتوحة لصياغة قرارات السياسة النقدية والإبلاغ عنها

١-٢ يجب وصف وشرح الإطار والأدوات والأهداف المستخدمة لتحقيق غايات السياسة النقدية والإفصاح عنها للجمهور.

### التفسير والحيثيات

يتعلق الإطار المستخدم في تسيير السياسة النقدية بالهيكل النظري والمؤسسي الذي ينطوي عليه إعداد السياسة النقدية وتنفيذها. وأدوات السياسة النقدية هي الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية لتنفيذ قرارات السياسة النقدية، مثل عمليات السوق المفتوحة. وبما أن الصلة بين استخدام الأدوات والهدف (أو الأهداف) النهائية للسياسة النقدية (كاستقرار الأسعار) ليست صلة مباشرة، فغالبا ما تقوم السلطات النقدية باختيار "متغيرات مستهدفة"، مثل أسعار الفائدة القصيرة الأجل، أو الاحتياطات المصرفية الكلية، أو الكليات النقدية، أو سعر الصرف. وعلى البنك المركزي وكبار المسؤولين فيه أن يصفوا ويشرحوا للجمهور الإطار والأدوات وأية أهداف تستخدم لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

ويشكل تقديم هذه المعلومات أهمية رئيسية فيما يتعلق بالشفافية، لأنها تفسر كيف يتم تسيير السياسة النقدية والمبادئ التي تقوم عليها. إن الإفصاح للجمهور يوفر الخلفية اللازمة لمتابعة تطورات السياسة النقدية وفهمها. ومن الممكن تدعيم كفاءة السياسات النقدية إذا علم الجمهور وفهم إطار هذه السياسة وأدواتها، كما أن شرح إطار السياسة النقدية يمكن أن يعزز حوافز البنوك المركزية على تحقيق أهدافها المعلنة.

### التطبيق

يتم في معظم البلدان، تحديد إطار السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها في أحد التشريعات أو اللوائح التنظيمية، ويتم نشرها ومناقشتها في تقارير تقدم إلى الهيئة التشريعية، ومن خلال مثول المسؤولين العامين أمام البرلمان، وكذلك فيما تنشره وسائل الإعلام. وتفصح الغالبية العظمى من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان عن إطار سياستها النقدية عن طريق نصوص تشريعية تكملها البيانات الواردة في تقاريرها السنوية.

وبالنسبة لبعض البنوك المركزية فإن الوسيلة الأساسية (والوحيدة في بعض الأحيان) للإفصاح العام عن إطار سياستها النقدية وأدواتها هي تضمين عناصر هذه السياسة في أحد التشريعات، وهو ما يعد جزءا من السجل العلم.

فالبنوك المركزية التي تسعى إلى تحقيق أهداف نقدية محددة، ومنها بوجه خاص البنوك التي تسعى إلى تحقيق مستوى مستهدف للتضخم، تميل إلى إصدار مجموعة من البيانات العامة كوسيلة لإثبات مصداقيتها (راجع الإطار رقم ١). وعادة تقوم هذه البنوك المركزية بوصف وشرح أهدافها بمنتهى التفصيل في مطبوعاتها وفي بياناتها العامة، وتشمل إلقاء الكلمات وتقارير خاصة عن التضخم تصدر على أساس جدول زمني (ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي). وبالإضافة إلى إصدار إعلان عام عن الهدف الرقمي للتضخم خلال إطار زمني محدد، يتضمن بعض هذه الإعلانات وصفا للهدف- إما ضمن نطاق زمني محدد أو لمدة تزيد عن سنة، وما هو مؤشر الأسعار المستخدم، والنماذج الأساسية المستخدمة في تحديد الهدف، وما إذا كانت هناك أية مرونة ("شرط وقائي") لمواجهة الصدمات الاقتصادية.<sup>٤٨</sup>

في أستراليا، يتم تحديد إطار السياسة النقدية وأدواتها في التشريع، وتحدد الأهداف المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية في تقارير مكتوبة ترفع إلى الهيئة التشريعية، وفي مناسبات عامة يمثل فيها كبار المسؤولين في البنك المركزي أمام الهيئة التشريعية. ويجري نشر الإطار والأهداف في بيان نصف سنوي عن تسيير السياسة النقدية يوضع بالاشتراك بين محافظ بنك احتياطي أستراليا ووزير المالية. والهدف الذي تتوخاه السياسة النقدية، كما يعبر عنه "بيان تسيير السياسة النقدية" هو الإبقاء على معدل التضخم بين ٢ و٣ بالمئة، في المتوسط خلال الدورة الاقتصادية.<sup>٤٩</sup>

وفي بلغاريا، يحدد قانون البنك المركزي بدقة ووضوح قواعد مجلس العملة، التي تشكل إطار السياسة النقدية. أما الاحتياطي القانوني فهو محدد في النظام رقم ٢١ من أنظمة بنك بلغاريا الوطني، كما أن تسهيل المقرض الأخير وقواعد استعماله منصوص عليها في النظام رقم ٦.<sup>٥٠</sup>

<sup>٤٨</sup> لاحظ مؤخرًا السيد إدواردو أنيناتا، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، "... أن تحسين الشفافية في أنشطة البنوك المركزية والمساءلة من قبل الجمهور هو من صميم استهداف التضخم". راجع ملاحظاته الختامية في الندوة التي عقدها صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، في ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٠، حول "تنفيذ أهداف التضخم". انظر:

[www.imf.org/external/np/speeches/2000/032100.htm](http://www.imf.org/external/np/speeches/2000/032100.htm)

<sup>٤٩</sup> انظر: [www.rba.gov.au/about/ab\\_scmp.html](http://www.rba.gov.au/about/ab_scmp.html)

<sup>٥٠</sup> بشأن قانون البنك الوطني البلغاري والنظام رقم ٦ والنظام رقم ٢١، انظر:

[www.62.200.195.13/bnb.nsf/pages/Legalframework-summary](http://www.62.200.195.13/bnb.nsf/pages/Legalframework-summary)

## الإطار رقم ٢ - ١: نظام استهداف معدل التضخم والشفافية

زاد في السنوات الأخيرة عدد البلدان التي اعتمدت استهداف معدل التضخم كإطار للسياسة النقدية أو التي تفكر في ذلك بشكل كبير. وينطوي استهداف معدل التضخم على الإعلان للجمهور عن أرقام مستهدفة لمعدل التضخم، والتزام البنك المركزي بتحقيق هذه الأهداف. ويشكل هذا الاستهداف معياراً لمساءلة البنوك المركزية، ويسهم في تركيز توقعات التضخم. وتقع الشفافية في صميم استهداف معدل التضخم لأنها مفتاح تسهيل المساءلة وتشكيل توقعات التضخم. ونظراً للفواصل الزمنية بين تدابير السياسة النقدية والتضخم، وطائفة العوامل الأخرى التي تؤثر على التضخم، فغالباً ما يكون من الصعب إدراك تأثير تدابير السياسة النقدية. ولذلك فلن شفاافية البنك المركزي، تعد شرطاً مسبقاً لمراقبة استهداف معدل التضخم.

إن التقيد بما ورد من أحكام في ميثاق صندوق النقد الدولي لشفافية السياسات النقدية والمالية من أحكام معينة أمر له أهمية خاصة فيما يتعلق باستهداف معدل التضخم:

- من الضروري أن يتم بوضوح تحديد مسؤولية البنك المركزي عن معدل التضخم المستهدف واستقلال البنك التشغيلي في سعيه إلى تحقيق معدل التضخم المستهدف وفقاً لما ينص عليه التشريع أو اللائحة التنظيمية الوثيقة الصلة (١-١).
- قد يحتاج البنك المركزي إلى تكثيف جهوده الرامية إلى التعبير بوضوح عن هدف وإطار سياسته النقدية وتوصيله للجمهور (٢-١).
- يجب الإعلان بوضوح والشرح العلني في وقت مناسب للقرارات الخاصة بتغيير هدف السياسة النقدية (٢-٣). وبالمثل، فإن قرار البنك المركزي الذي يسمح بمخالفة الهدف دون اللجوء إلى تدابير تعويضية يجب شرحه بوضوح في الوقت المناسب.
- إن معظم البنوك المركزية التي تسعى إلى تحقيق معدل تضخم مستهدف تتبع البند ٢-٤ بإصدار بيانات عامة دورية عما تم إحراره من تقدم نحو تحقيق أهدافها النقدية والاحتمالات الخاصة بذلك في شكل تقارير منتظمة عن السياسة النقدية، أو ما يسمى "تقارير التضخم". وتشمل بعض هذه التقارير، بالإضافة إلى توقعات التضخم، تنبؤات البنك المركزي الاقتصادية الكلية (٢-٤-١ و ٢-٤-٢).
- إن عرض المعلومات ونشرات بيانات البنك المركزي ووجود مكتب لخدمات المعلومات أمور تساعد على تعزيز الشفافية (٣-١ و ٣-٣) وتسهم في فعالية استهداف معدل التضخم.
- ويستفيد استهداف التضخم من استعداد كبار المسؤولين في البنك المركزي للمثول أمام السلطات المختصة للإبلاغ عن السياسة النقدية وتقديم التفسيرات اللازمة (٤-١). وتوخياً لفعالية الاتصال بالجمهور، قد ترغب السلطات في تضمين تدبير يتسم بطابع رسمي وهيكل مع هذا الإبلاغ.

ويحدد قانون بنك كندا (القسم ١٨) السلطة التي تمنح القروض المصرفية وتقوم بمدفوعات الفائدة وتحدد أسعارها. وتشرح وثيقة بنك كندا "ورقة المناقشة (١)" Discussion Paper I (٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥)<sup>٥١</sup> الطريقة التي يستخدم بها البنك المركزي معدل الفائدة لليلة واحدة كأحدى أدوات السياسة النقدية. أما معدل التضخم المستهدف في كندا فيعلن عنه بالاشتراك بين بنك كندا "البنك المركزي" ووزارة المالية. وتصدر أيضا نشرة صحفية للإعلان عن الهدف، بالإضافة إلى تعليقات تفسيرية. وينشر بنك كندا مرتين في السنة تقريرا عن السياسة النقدية ("تقرير التضخم") يتم تحديثه على أساس ربع سنوي في *Bank of Canada Review*. أما رأي البنك في آلية نقل السياسة النقدية (القنوات التي يقوم البنك من خلالها باستخدام الأدوات النقدية، في معرض سعيه إلى بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتؤثر على النتائج الاقتصادية) فيتم شرحه للجمهور العام في المطبوعة التي يمكن الاطلاع عليها في موقع البنك على شبكة الإنترنت<sup>٥٢</sup> بعنوان *The Transmission of Monetary Policy in Canada*.

ويتم تحديد والإفصاح عن إطار وأدوات السياسة النقدية التي يستخدمها مصرف لبنان للجمهور في التشريع، كما أن الأهداف النقدية التي تشمل استقرار سعر الصرف وتحقيق مستوى منخفض من التضخم يتم الإفصاح عنها للجمهور في تقارير منشورة وفي نشرة المصرف الرسمية والتقرير السنوي، بالإضافة إلى البيانات العامة في وسائل الإعلام وتوفير المعلومات في موقع المصرف على شبكة الإنترنت.

وفي المكسيك، يتم الإفصاح عن وشرح الإطار الذي يستخدمه بنك المكسيك لتحقيق أهداف السياسة النقدية وأدوات هذه السياسة وأهدافها فيما نص عليه التشريع، وفي بيان المهام والتقارير المكتوبة المرفوعة إلى الهيئة التشريعية، وكذلك في مجلة البنك وتقريره السنوي وبياناته في الوسائل الإعلامية وموقعه على شبكة الإنترنت. وفضلا عن ذلك، ينشر بنك المكسيك معلومات يومية عن مسار حركة القاعدة النقدية بما يتماشى مع إطار الاقتصاد الكلي المتوقع. كما ينشر أيضا أهدافا ربع سنوية للحد الأدنى لتراكم الأصول الأجنبية الصافية والحد الأقصى لنمو الائتمان المحلي الصافي.

وفي نيوزيلندا، يتم الإفصاح عن الإطار المستخدم في محاولة بلوغ أهداف السياسة النقدية وشرحه في مذكرة تفاهم معلنه بين وزير المالية ومحافظ بنك احتياطي نيوزيلندا، بالإضافة إلى شرحه في المطبوعات الحكومية الرسمية، ومنها البيان ربع السنوي عن السياسة النقدية ("تقرير التضخم")<sup>٥٣</sup>، وفي نشرة البنك المركزي الرسمية<sup>٥٤</sup> والتقرير

<sup>٥١</sup> انظر: [www.bank-banque-canada.ca/english/dp1.htm](http://www.bank-banque-canada.ca/english/dp1.htm)

<sup>٥٢</sup> انظر: [www.bank-banque-canada.ca/english/pdf/hermes.pdf](http://www.bank-banque-canada.ca/english/pdf/hermes.pdf)

<sup>٥٣</sup> انظر: [www.rbnz.govt.nz/monetary/mar00.pdf](http://www.rbnz.govt.nz/monetary/mar00.pdf)

السنوي<sup>٥٥</sup>، وفي البيانات الصحفية المنشورة في وسائل الإعلام وفي موقع البنك على شبكة الإنترنت. أما معدل التضخم المستهدف فيفصح عنه للجمهور في مذكرة تفاهم منشورة<sup>٥٦</sup> بين وزير المالية ومحافظ بنك الاحتياطي "البنك المركزي"، ويتم شرحه في تقارير مكتوبة يقدمها البنك للهيئة التشريعية، ومن خلال ممثل كبار المسؤولين في البنك أمام الهيئة التشريعية. وهو ما يتم أيضا من خلال التقارير المنشورة في ال Review (نشرة البنك المركزي الرسمية) وتقاريره السنوي وبياناته وتصريحاته في وسائل الإعلام والمعلومات المنشورة في موقعه على شبكة الإنترنت.

قامت بولندا، مؤخرا باعتماد إطار جديد لعمليات بنك بولندا الوطني، تم عرضه وشرحه بوضوح في تقرير البنك السنوي لسنة ١٩٩٨. <sup>٥٧</sup> وقد ارتكز هذا الإطار الجديد على قانون جديد لبنك بولندا الوطني<sup>٥٨</sup> وعلى قانون جديد للبنوك، وقد تم اعتمادهما في أغسطس/آب ١٩٩٧. وينص قانون بنك بولندا الوطني على أن الهدف الأساسي للبنك هو المحافظة على استقرار الأسعار، بالإضافة إلى القيام في الوقت نفسه بدعم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، وذلك إلى الحد الذي لا يعوق سعي البنك المركزي لتحقيق هدفه الأساسي.

وفي المملكة المتحدة، يتم الإفصاح عن إطار السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها للجمهور بوسائل متعددة. إذ يرد شرحها في التشريع ومن خلال تقارير مكتوبة وممثل كبار المسؤولين أمام الهيئة التشريعية. كما أنها ترد في نشرة البنك المركزي الرسمية وتقاريره السنوي<sup>٥٩</sup> وفي البيانات العامة إلى وسائل الإعلام وبموقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت، فضلا عن الكلمات الرسمية التي يلقيها كبار المسؤولين. وبصورة خاصة، ينشر بنك إنجلترا تقريراً ربع سنوي عن التضخم<sup>٦٠</sup> ويقوم وزير المالية بدور رئيسي في عرض الحثيات التي يستند إليها هدف السياسة النقدية على الجمهور، علما بأنه هو الذي يحدد هذه السياسة. ويتم إبلاغ هدف السياسة النقدية إلى "لجنة السياسة النقدية" التابعة لبنك إنجلترا عن طريق "الإحالة السنوية للجنة السياسة النقدية". وتتم أيضا مناقشة هذا الهدف في تقرير اللجنة السنوي وفي التقرير ربع السنوي عن التضخم، الذي ينشره البنك المركزي.

<sup>٥٤</sup> انظر: [www.rbnz.govt.nz/bulletin/title.htm](http://www.rbnz.govt.nz/bulletin/title.htm)

<sup>٥٥</sup> انظر: [www.rbnz.govt.nz/annrepor/99ar.pdf](http://www.rbnz.govt.nz/annrepor/99ar.pdf)

<sup>٥٦</sup> انظر: [www.rbnz.govt.nz/pta.htm](http://www.rbnz.govt.nz/pta.htm)

<sup>٥٧</sup> انظر: [www.nbp.pl/publikacje/pdf/rocz\\_ang98.pdf](http://www.nbp.pl/publikacje/pdf/rocz_ang98.pdf)، (خاصة الصفحات ١٣-١٧).

<sup>٥٨</sup> انظر: [www.nbp.pl/en/aktyprawne/dwn/ustawaa.doc](http://www.nbp.pl/en/aktyprawne/dwn/ustawaa.doc)

<sup>٥٩</sup> انظر: [www.bankofengland.co.uk/annualreport/2000report.pdf](http://www.bankofengland.co.uk/annualreport/2000report.pdf)

<sup>٦٠</sup> انظر: [www.bankofengland.co.uk/inflationreport/ir00may.pdf](http://www.bankofengland.co.uk/inflationreport/ir00may.pdf)

٢-١-١ يجب الإفصاح عن الإجراءات والممارسات التي تتحكم في أدوات السياسة النقدية والعمليات النقدية وشرحها للجمهور.

### التفسير والحيثيات

تشير الإجراءات والممارسات التي تتحكم في أدوات السياسة النقدية إلى كيفية تعريف مختلف أدوات السياسة النقدية وجعلها أدوات تشغيلية. ومن الأمثلة على ذلك إجراءات تسهيل الخصم لدى البنك المركزي، أو متطلبات الضمانات الإضافية المستوفية للشروط. وهذه إجراءات يجب شرحها للجمهور. وبالمثل، فإن على المؤسسات المسؤولة عن سياسة سعر الصرف الأجنبي، وتشمل مؤسسات غير البنوك المركزية، أن تحدد وتشرح الإجراءات والممارسات التي تتحكم في أدوات سياسة سعر الصرف الأجنبي وعملياتها.

### التطبيق

تقوم معظم البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان بإعلان وشرح الإجراءات والممارسات التي تتحكم في أدوات السياسة النقدية وعملياتها. ويقوم حوالي نصف هذه البنوك التي قامت بالرد على الاستبيان بهذه المهمة وفقا لقانون تشريعي أو لائحة تنظيمية. وتنتشر غالبية البنوك التي قامت بالرد على الاستبيان هذه المعلومات في تقريرها السنوي وفي نشرة البنك المركزي الرسمية، وعن طريق التصريحات والبيانات العامة في وسائل الإعلام.

٢-١-٢ يجب الإفصاح العام عن القواعد والإجراءات التي يتبناها البنك المركزي في علاقاته ومعاملته مع الهيئات المناظرة في إطار عملياته النقدية وفي الأسواق التي يعمل فيها.

### التفسير والحيثيات

يجب أن تفصح السلطات النقدية عن القواعد والإجراءات التي تتحكم في تعاملاتها مع الأطراف المناظرة كالممارسة الرئيسيين أو البنوك التجارية في سياق تنفيذها للسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، أو في سياق تنفيذ دورها كوكيل للمالية العامة للحكومة. وفي هذا الصدد، تشمل القواعد والإجراءات معايير اختيار الأطراف المناظرة فيما يتعلق بالعمليات النقدية ومسؤوليات البنك المركزي والأطراف المناظرة التي تتحكم في العلاقات والمعاملات بين الطرفين. ويجب أن تشمل أيضا هذه القواعد والإجراءات معاملات البنك المركزي مع الأطراف

المناظرة في سوق الصرف الأجنبي، كما يمكنها أن تتضمن شروط سرية المعاملات بين البنك وأطرافه المناظرة، التي تم النص عليها في تلك القواعد والإجراءات.

وتعد هذه المعلومات مفيدة بوجه خاص للشركات التي تتعامل مع السلطة النقدية كتلك التي تشتري أو تبيع أذون الخزانة في عمليات السوق المفتوحة، أو كالأطراف المناظرة في عمليات سوق الصرف الأجنبي. ومن جهة أخرى، تساعد هذه المعلومات على طمأننة الجمهور والشركات المتنافسة بأن هذه التعاملات تستند إلى معايير موضوعية، وأنها بالتالي عادلة وتتسم بالحيادة.

## التطبيق

أبلغت معظم البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان أنها تفصح للجمهور عن القواعد والإجراءات الخاصة بالعلاقات مع الأطراف المناظرة، وأن هذا يتم النص عليه عادة في التشريع أو اللوائح التنظيمية. ومن الوسائل الشائعة لنشر هذه المعلومات التقارير السنوية (حوالي نصف البنوك التي قامت بالرد على الاستبيان) ووسائل الإعلام (حوالي النصف أيضا). كذلك فإن قواعد السلوك الخاصة بالسماسة والوثائق الخاصة بالاتجار مع البنك المركزي يمكنها، إذا أتاحت للجمهور، أن تبين بوضوح الأطراف المناظرة المستوفية الشروط، وأن تسهم في إجراء معاملات السوق على أساس عدم التدخل المباشر أي على أساس "تجاري محض".

وتفصح بنوك مركزية كثيرة عن أسماء السماسرة الرئيسيين الذين تستعين بهم في عمليات السوق المفتوحة. مثال ذلك أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك يقوم بتحديث قائمة السماسرة الرئيسيين الذين يتعامل معهم في الأوراق المالية الحكومية وينشرها في موقعه على شبكة الإنترنت كلما حدث تغيير في هذه القائمة.<sup>٦١</sup> وبالمثل، ينشر بنك كندا في موقعه على شبكة الإنترنت قائمة بسماسرته الرئيسيين وموزعي الأوراق المالية الحكومية<sup>٦٢</sup>، كما يفعل ذلك بنك النرويج.<sup>٦٣</sup> وينشر بنك اليابان في موقعه على شبكة الإنترنت (باللغة اليابانية) المعايير التي يجب أن يتقيد بها أي مرشح محتمل لأن يكون سمسارا رئيسيا. ويفصح بنك البرازيل للجمهور عن القواعد والإجراءات الخاصة

<sup>٦١</sup> انظر: [www.ny.frb.org/pihome/news/announce/1999/an990923.html](http://www.ny.frb.org/pihome/news/announce/1999/an990923.html)

ترتكز مؤهلات السمسار الرئيسي على التقيد والاستمرار في التقيد بالمعايير التي حددها بنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك في مذكرته الصادرة في ٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٩٢. انظر: [www.ny.frb.org/bankinginfo/regrept/primary.html](http://www.ny.frb.org/bankinginfo/regrept/primary.html)

<sup>٦٢</sup> انظر: [www.bank-banque-canada.ca/english/auct.htm](http://www.bank-banque-canada.ca/english/auct.htm)

<sup>٦٣</sup> انظر:

[www.norges-bank.no/english/marketinformation/index.html#Primarydealers Norwegian government bonds](http://www.norges-bank.no/english/marketinformation/index.html#Primarydealers Norwegian government bonds)

بعلاقاته ومعاملاته مع الأطراف المناظرة، وذلك بصفة أساسية عن طريق المنشورات الدورية والرسائل/المنشورات الدورية، ومن خلال نظامه الخاص بالمعلومات SISBACEN.

٢-٢ عندما يجتمع الجهاز الدائم المسؤول عن صنع السياسة النقدية من أجل تقييم التطورات الاقتصادية الأساسية، ومراقبة التقدم نحو تحقيق هدف (أو أهداف) سياسته النقدية، وتصميم السياسة للفترة القادمة، يجب الإفصاح للجمهور عن المعلومات الخاصة بتكوين هذا الجهاز وهيكله ووظائفه.

### التفسير والحيثيات

في غالبية البلدان، يقوم جهاز البنك المركزي المسؤول عن صنع السياسة النقدية بدور هام في تصميم هذه السياسة. وفي بعض البلدان، يكون الجهاز المسؤول مجلسا رسميا أو لجنة رسمية مؤلفة من أعضاء معينين، مع وجود ترتيبات خاصة بالتصويت. وفيما يتعلق بالبلدان التي يوجد بها مثل هذا الجهاز المسؤول عن تصميم السياسة النقدية، يجب، لأغراض الشفافية، الإعلان عن مواصفات الجهاز كي تصبح جزءا من السجل العام، لا سيما ما يتعلق بهوية أولئك الأعضاء وكيف يتم اختيارهم، بالإضافة إلى كيفية عمل الجهاز والدور الذي يلعبه في وضع السياسة النقدية. وذلك على عكس مجموعة لصنع السياسة النقدية تنتم بطابع أقل رسمية وتقوم بالعمل من داخل البنك المركزي، كهيئة مداولات للسياسة النقدية وتقوم كمجموعة باتخاذ قرارات السياسة النقدية، أو تساعد محافظ البنك المركزي في صنع قرارات السياسة النقدية، ولكن مع تمتع المحافظ بالسلطة النهائية لتقرير هذه السياسة.

إن الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالجهاز الذي يقوم بصنع السياسة النقدية يساعد الجمهور، لا سيما المجتمع المالي، على فهم كيف يقوم هذا الجهاز بأداء وظائفه ومن هم أعضائه. وكذلك المعلومات المتعلقة بما إذا كانت وزارة المالية أو وحدة حكومية أخرى، هي الممثلة في الجهاز المسؤول عن صنع السياسة النقدية - وما إذا كان لهؤلاء الممثلين حق التصويت أو صفة المراقب - يعد أمرا مفيدا لمعرفة تأثير الأعضاء المعينين من خارج البنك المركزي. ومثل هذه المعلومات تساعد على جعل هذا الجهاز المسؤول عن السياسة النقدية يقدم حسابا عن سياساته. أما فيما يتعلق بالفريق الداخلي المعني بصنع السياسات، فيتم الإفصاح للجمهور عن تشكيل هذا الفريق وما يؤديه من وظائف أو المعلومات الخاصة بمن يشاركون في صنع السياسات وكيف يتم صنع تلك السياسات. ولكن، بما أن محافظ البنك المركزي هو السلطة العليا لاتخاذ قرارات السياسة النقدية، فالإفصاح للجمهور عن الفريق الداخلي يحتل أهمية أقل من حيث الشفافية والمسؤولية مما يحتله بالنسبة للفريق الرسمي لصنع السياسات.



## التطبيق

يوجد لدى جميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريبا جهاز مسؤول عن صنع السياسة النقدية. غير أن هذا الجهاز يكون، في بعض الحالات، عبارة عن فريق من داخل البنك المركزي يساعد المحافظ ويشترك في تصميم السياسة النقدية. ومن بين البنوك المركزية التي لديها جهاز رسمي لصنع السياسات (نذكر على سبيل المثال، الجزائر، أستراليا، البرازيل، شيلي، البنك المركزي الأوروبي، اليابان، لبنان، المكسيك، بولندا، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، يتم الإفصاح عادة عن المعلومات الخاصة بهيكل الجهاز ووظائفه في أحد التشريعات ويجري استيفاء هذه المعلومات في التقرير السنوي. مثال ذلك أن هيكل ومسؤوليات "مجلس السياسة النقدية" في بولندا، الذي بدأ عمله سنة ١٩٩٨، قد ورد وصفهما في التقرير السنوي لعام ١٩٩٨ الذي نشره بنك بولندا الوطني (صفحة ١٤). ومن بين البنوك المركزية التي لديها جهاز غير رسمي لصنع السياسات (هناك مثلا، بوتسوانا، وكندا، وإسرائيل)، قد تكون المعلومات عن هيكل ووظائف الجهاز غير الرسمي لصنع السياسة النقدية غير متاح بسهولة للجمهور، إلا أنه قد ترد مناقشة هذا الأمر في التقرير السنوي.

١-٢-٢ إذا كان الجهاز المسؤول عن صنع السياسة النقدية يقوم بعقد اجتماعات منتظمة، يجب الإفصاح عن الجدول الزمني لهذه الاجتماعات.

## التفسير والحجيات

إن المعرفة المسبقة بالجدول الزمني لاجتماعات الجهاز المسؤول عن صنع السياسة النقدية ينبه الأطراف المعنية بشكل منتظم إلى احتمال حدوث تطورات هامة في هذه السياسة. ومن الممكن أن تؤخذ هذه المعلومة في الاعتبار عند اتخاذ قرارات السوق المالية، ومن ثم يمكن أن تسهم في تصحيح أي خلل بالأسواق بشكل تدريجي.

## التطبيق

لا تقوم الغالبية العظمى من البلدان التي توجد بها أجهزة لصنع السياسة النقدية، بالإعلان مسبقا عن الجدول الزمني للاجتماعات، مع أن هذه الأجهزة تعقد في معظم هذه البلدان اجتماعاتها بشكل منتظم. ومن بين البلدان التي تعلن عن الجدول الزمني للاجتماعات، تقوم الغالبية العظمى بذلك عن طريق البيانات العامة في وسائل الإعلام، بينما يقوم عدد أقل بذلك عن طريق استخدام موقعه على شبكة الإنترنت.

وفي أستراليا، يقوم الجهاز المسؤول عن صنع السياسة الاقتصادية في بنك احتياطي أستراليا بعقد اجتماعات منتظمة، ويتم الإفصاح عن جدول زمني مسبق للاجتماعات في تقرير البنك السنوي. ومن المعروف على نطاق واسع أن مجلس البنك يعقد اجتماعا، منذ سنوات عديدة، في أول يوم ثلاثاء من كل شهر (فيما عدا شهر يناير/كانون الثاني).

وفي البرازيل، يعقد الجهاز المسؤول عن صنع السياسة النقدية في بنك البرازيل المركزي اجتماعات منتظمة، كما يتم إعلان جدول الاجتماعات المسبق للجمهور عن طريق وسائل الإعلام. وقد تم الإعلان عن هذا الجدول حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠.

وفي البنك المركزي الأوروبي، تعقد الهيئة العليا المسؤولة عن اتخاذ القرارات (مجلس المحافظين) اجتماعات منتظمة يحدد موعدها قبل سنة، وأن جدول الاجتماعات المسبق يتم إعلانه للجمهور عن طريق وسائل الإعلام وموقع البنك على شبكة الإنترنت.<sup>٦٤</sup>

ووفقا لمواد النظام الأساسي لبنك كوريا يتوجب على لجنة السياسة النقدية أن تجتمع في أول وثالث يوم خميس من كل شهر.

ويعقد مجلس محافظي بنك المكسيك اجتماعات منتظمة يعلن عنها مسبقا. ويجتمع المجلس يوميا لتقييم سلوك الأسواق المالية المحلية والأجنبية، كما يمكنه أن يقرر تغيير اتجاه السياسة النقدية على أساس يومي. ويكون الجمهور على علم بأن المجلس يجتمع يوميا.

ويعلن بنك الدولة الباكستاني عن برنامج اجتماعات الجهاز المسؤول عن صنع السياسة النقدية في نشرته الرسمية وعن طريق وسائل الإعلام، وذلك قبل أسبوعين تقريبا من عقد هذه الاجتماعات.

وفي المملكة المتحدة، يعلن بنك إنجلترا، في نهاية كل سنة، برنامج الاجتماعات التي ستعدها لجنة السياسة النقدية خلال السنة التالية، وذلك عن طريق وسائل الإعلام وموقع البنك على شبكة الإنترنت.<sup>٦٥</sup>

<sup>٦٤</sup> انظر: [www.ecb.int/about/schedules.htm](http://www.ecb.int/about/schedules.htm)

<sup>٦٥</sup> انظر: [www.bankofengland.co.uk/pr99078.htm](http://www.bankofengland.co.uk/pr99078.htm)

وفي الولايات المتحدة، يعلن، في نهاية كل سنة، عن جدول اجتماعات لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي التي ستعقد في السنة التالية. وينشر هذا الجدول على الجمهور العام عن طريق وسائل الإعلام وموقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي على شبكة الإنترنت<sup>٦٦</sup>، كما ينشر أيضا في السجل الفيدرالي .Federal Register

### اعتبارات التنفيذ

هناك أوقات، ليست كثيرة على الأرجح، يكون فيها من غير الملائم أو من غير العملي الإعلان عنها مسبقا وذلك على سبيل المثال، عند عقد اجتماع لمواجهة موقف طارئ.

٢-٣ يجب أن تعلن وتشرح للجمهور العام في الوقت المناسب التغييرات المقررة في تحديد أدوات السياسة النقدية (بخلاف إجراء تعديلات طفيفة).

### التفسير والحيثيات

عندما تقوم السلطة النقدية بإجراء تغييرات في السياسة النقدية، يجب إعلان التغيير وشرحه حال حدوثه، أو بعد ذلك بفترة وجيزة. فإذا تم، على سبيل المثال، تغيير في الهدف التشغيلي لسعر معين للفائدة القصيرة الأجل، وجب الإعلان عن هذا التغيير وشرحه في موعده.

ومن الممكن تعزيز فعالية السياسات النقدية إذا تم الإعلان عن التغييرات في سياسة الأدوات النقدية وشرحها في وقت مناسب. ويضمن هذا الإفصاح المساواة في الحصول على المعلومات بشأن قرارات السياسة النقدية. فشرح التغييرات في السياسة النقدية يساعد على تشكيل التوقعات. وبالتالي، يجعل هذه السياسة أكثر كفاءة، ويشجع المساهلة العامة حول خيارات السياسة النقدية.

<sup>٦٦</sup> انظر: [www.bog.frb.fed.us/fomc/#2000](http://www.bog.frb.fed.us/fomc/#2000)

## التطبيق

تقوم معظم البنوك المركزية بإعلان وشرح القرارات الخاصة بتغيير السياسة النقدية. ومن البنوك التي تفعل ذلك، فإن الغالبية العظمى تقوم بالشرح بعد اتخاذ القرارات مباشرة. ويفعل معظم البنوك المركزية ذلك عبر النشرات من خلال وسائل الإعلام، يليه مزيد من الشرح من خلال التصريحات العامة التي يدلي بها المسؤولون، وكذلك في المطبوعات التي تصدرها، كنشرة البنك المركزي الرسمية وتقريره السنوي.

وفي أستراليا، يتم إعلان وشرح التغييرات في تحديد أدوات السياسة النقدية التي يجريها بنك احتياطي أستراليا فور اتخاذ القرارات عن طريق وسائل الإعلام (تنشر فوراً على شاشة الخدمات) بالإضافة إلى نشرها في موقع البنك على شبكة الإنترنت. وتعلن تغييرات السياسة النقدية في اليوم الذي يصبح فيه التغيير نافذاً، أي عموماً في التاسعة والنصف صباحاً - نفس الوقت الذي يعلن فيه البنك المركزي عن نوايا تعاملاته لذلك اليوم. أما ما يلي ذلك من الشرح والمناقشات فتزد بأشكال أخرى مثل نشرة البنك الرسمية وتقريره السنوي.

ويتم إعلان وشرح تغييرات السياسة النقدية التي يقرها بنك البرازيل المركزي فور اتخاذ القرار عن طريق بيان عام في وسائل الإعلام ونشرة البنك الرسمية، كما ترد في نظام SISBACEN - وهو نظام المعلومات الرئيسي وقاعدة البيانات التابعة لبنك البرازيل المركزي.

ويتم الإعلان العام وشرح التغييرات التي يقرها بنك إستونيا في أدوات السياسة النقدية بعد اتخاذ القرار بفترة وجيزة. ويبلغ هذا التغيير عادة إلى وسائل الإعلام في اليوم التالي للعمل المصرفي. وينص قانون بنك إستونيا على ضرورة أن يتم نشر كل قرارات مجلس إدارة البنك التي يسفر عنها وضع معايير، في مطبوعة البرلمان الرسمية، كما ترد في هذه الأخيرة المراسيم واللوائح التنظيمية ذات الطابع المعياري التي يصدرها محافظ البنك، بالإضافة إلى قرارات مجلس إدارة البنك.

ويصدر البنك المركزي الأوروبي بياناً صحفياً بعد كل اجتماع يعقده مجلس المحافظين. ويعقد البنك بانتظام، بعد الاجتماع الأول من كل شهر، مؤتمراً صحفياً يشمل لقاء يتم فيه تبادل الأسئلة والأجوبة مع الصحفيين. وفي حال اتخاذ قرار بشأن السياسة النقدية، يقوم رئيس البنك المركزي الأوروبي بإعلانه وشرحه خلال المؤتمر الصحفي. وإذا اتخذ قرار خاص بأسعار الفائدة في اجتماع غير أول اجتماع في الشهر، يعلن عن هذا القرار في بيان صحفي.

ويتم إعلان وشرح التغييرات التي يقررها بنك المكسيك في السياسة النقدية فور اتخاذ القرار، عن طريق نشر بيان عام في وسائل الإعلام وفي موقع البنك على شبكة الإنترنت، وكذلك في التقرير السنوي. وبوجه خاص، يعلن بنك المكسيك يوميا عن هدف الرصيد الكلي للحسابات الجارية لمؤسسات الائتمان، ويتم الإعلان عن أي تغيير في الهدف عند اتخاذ قرار خاص بالسياسة المتبعة.

ويقوم بنك إنجلترا بإعلان وشرح التغييرات في تحديد أدوات السياسة النقدية فور اتخاذ القرار عن طريق بيان عام في وسائل الإعلام وفي موقع البنك على شبكة الإنترنت. وتتم مناقشة هذه التغييرات عند مثول كبار المسؤولين أمام البرلمان، كما تنشر في تقرير البنك ربع السنوي عن التضخم وفي تقريره السنوي. وينص القسم الرابع عشر (الفقرات ١-٥) من قانون بنك إنجلترا لسنة ١٩٩٨ على ضرورة نشر بيانات حول قرارات السياسة النقدية.

وفي الولايات المتحدة، تعلن تغييرات السياسة النقدية وتشرح مباشرة بعد اتخاذ القرار من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي أو من جانب اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، وذلك في بيان صحفي في وسائل الإعلام وفي موقعه على شبكة الإنترنت، مع بعض التعليقات التفسيرية. وتنتشر أيضا هذه التغييرات في نشرة الاحتياطي الفيدرالي الرسمية وتقريره السنوي.<sup>٦٧</sup> كذلك تنتشر محاضرات اجتماعات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، وهي محاضرات تعرض معلومات عن الخلفية والأسباب المنطقية التي تكمن وراء اتخاذ القرارات. وتتاح هذه المحاضرات في موقع البنك على شبكة الإنترنت بعد فترة قصيرة من الاجتماع التالي للجنة، ويتم نشرها أيضا في نشرة الاحتياطي الفيدرالي الرسمية وفي تقريره السنوي.

<sup>٦٧</sup> أعلنت مؤخرا اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عن تعديلات عديدة في إجراءاتها الخاصة بالإفصاح عن المعلومات (البيان الصحفي المؤرخ في ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠. راجع [www.bog.frb.fed.us/BoardDocs/Press/General/2000/20000119/default.htm](http://www.bog.frb.fed.us/BoardDocs/Press/General/2000/20000119/default.htm)) أولاً، ستقوم اللجنة مباشرة بإصدار بيان للجمهور بعد كل اجتماع تعقده. وكان الإجراء المتبع في السابق هو الاكتفاء بنشر بيان فقط في حال اتخاذ تدبير بشأن السياسة النقدية أو في حال حدوث تغيير كبير في رأي اللجنة حول التطورات المرتقبة. ثانياً، قامت اللجنة بتغيير أسلوبها في عرض تقييمها للتطورات المتوقعة في المستقبل. أما الأسلوب الجديد فهو يصف إجماع اللجنة فيما يتعلق بموازنة المخاطر التي تواجه تحقيق أهدافها البعيدة المدى. وسوف يستخدم هذا الأسلوب الجديد في الإعلان الذي يصدر بعد كل اجتماع. وفي الماضي كان رأي اللجنة بشأن الفترة القادمة (الذي يشار إليه "بميل السياسة" أو "تحيز السياسة") يعبر عنه من زاوية الاحتمالات النسبية لحدوث زيادة أو نقصان في سعر الفائدة المزمع تطبيقه على القروض بين البنوك.

## اعتبارات التنفيذ

تتمثل القضايا الرئيسية في تحديد ما هو الوقت المناسب، وما مدى التفاصيل التي يجب الإفصاح عنها، وعند أية نقطة. ومن جهة أخرى، فإن طريقة الإعلان مهمة أيضا للتأكد من أن المعلومات متاحة للجميع على أساس عادل وموحد. إذ أنه لو تمكن البعض من الحصول على المعلومات قبل غيره لأمكنه تحقيق ربح مالي.

وثمة قضية أخرى تتناول ضرورة الإدلاء ببيان بعد انتهاء اجتماع محدد سلفا في حال عدم تغيير السياسة النقدية. مثال ذلك أن البنك الوطني التشيكي والبنك الوطني البولندي يتبعان هذه الممارسة بإعلام الجمهور بعدم اتخاذ أية تدابير فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

٢-٣-١ على البنك المركزي أن يفصح للجمهور، خلال حد أقصى لفترة تأخير معلنة مسبقا، عن الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قراراته المتعلقة بالسياسة النقدية.

## التفسير

قد تتسم الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها تغييرات السياسة النقدية بالتفصيل بشكل أو بآخر، تبعا للتقاليد المرعية وضمن سياق هذه الاعتبارات. ويجب الإعلان مسبقا عن توقيت هذه التفسيرات، كي تفي السلطة النقدية بالموعد المحدد وأن يكون الجمهور في حالة ترقب وهو على ثقة من أن المعلومات ستنتشر بانتظام. ومن جهة أخرى، فإن انتظام صدور هذه المعلومات في موعدها يشكل أهمية كبيرة. وفي ظل بعض الظروف -أي، إذا حدثت تغييرات متتالية في نفس الاتجاه ولأسباب ذاتها- فمن الممكن لتلك التفسيرات أو التقييمات أن تكون نسبيا موجزة أو مختصرة بطبيعتها.

## التطبيق

تعلن غالبية البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قرارات السياسة النقدية، وذلك خلال حد أقصى لفترة تأخير يعلن عنها مسبقا. ومن بين البنوك التي تعلن هذه الاعتبارات، هناك بنوك كثيرة تفعل ذلك في غضون أسبوعين، أو تقدم المعلومات قبل الاجتماع التالي المحدد للجنة المسؤولة عن صنع السياسة النقدية في البنك المركزي. وتشمل وسائل الإفصاح المعروفة تقديم بيان عن الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي إلى وسائل الإعلام، مع نشرها في نشرة البنك الرسمية. ونجد أن الغالبية العظمى من البنوك التي قامت بالرد على الاستبيان تعلن الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها

قرارات السياسة النقدية وتقدم ملخصا لذلك. وتقوم بنوك أخرى بتقديم معلومات أكثر تفصيلا عن طريق نشر محاضرات الاجتماعات في بيانات صحفية، أو عن طريق وجود سجل لقرارات السياسة النقدية لدى اللجنة المعنية.

يعلن بنك البرازيل المركزي الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قراراته الخاصة بالسياسة النقدية خلال أسبوعين أو أقل عقب اتخاذ القرار. وينشر ملخص للاعتبارات التي تستند إليها اجتماعات وضع السياسة النقدية عن طريق وسائل الإعلام وبواسطة نظام SISBACEN، أي نظام المعلومات الرئيسي وقاعدة بيانات البنك المتاحة للسوق. وابتداء من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، تم نشر محاضرات الاجتماعات التي تعدها لجنة السياسة النقدية مع فاصل زمني مدته سبعة أيام. وقبل يونيو/حزيران ١٩٩٩، كانت محاضرات اجتماعات هذه اللجنة تنشر بفاصل زمني يتراوح من أربعة إلى خمسة أشهر (تم نشر محاضرات أحد الاجتماعات بعد عقد ثلاثة اجتماعات لاحقة ومتتالية). وفي خلال الفترة الممتدة بين يونيو/حزيران ١٩٩٩ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، تم نشر المحاضر بعد فترة تأخير بلغت ١٥ يوما.

وبالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، فإن من بين أهم سمات سياسة توصيل قرارات البنك الخاصة بالسياسة النقدية للبنك إلى الجمهور، هي المؤتمرات الصحفية الشهرية التي يعقدها الرئيس ونائبه، بالإضافة إلى نشرات البنك الشهرية. وفي أثناء المؤتمرات الصحفية، يدلي الرئيس ببيان استهلاكي يلخص فيه المناقشات والنتائج التي يتوصل إليها مجلس المحافظين قبل الإجابة على أسئلة الصحفيين. واستنادا إلى هذه الخلفية، يتم مباشرة، بعد اتخاذ القرار، إعلان قرارات السياسة النقدية والاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها. فضلا عن ذلك، يقوم أعضاء مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بإجراء لقاءات لشرح قرارات السياسة النقدية التي يتم اتخاذها من منظور يشمل منطقة اليورو بكاملها، وذلك في سياق كل من منطقة اليورو والسياسات الوطنية.

ويفصح بنك اليابان للجمهور عن الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها تغييرات السياسة النقدية عن طريق بيان صحفي ينشر أيضا في موقعه على شبكة الإنترنت يوم إجراء تلك التغييرات. وكما تنص المادة ٢٠ من قانون بنك اليابان، فإن رئيس المجلس المعني بالسياسة النقدية ينشر وثيقة تلخص مناقشات كل اجتماع يعقده المجلس لبحث قضايا السياسة النقدية، وهي وثيقة تذكر فيها أصوات المعارضين ووقائع تلك الاجتماعات.<sup>٦٨</sup> وتنتشر محاضرات الاجتماعات التي تقرر فيها السياسة النقدية بعد ثلاثة أيام عمل من الاجتماعين التاليين للمجلس، في حين يتم نشر النسخة الأصلية من محاضر وقائع الاجتماع الذي تقرر فيه السياسة النقدية بعد فاصل زمني قدره عشر سنوات.

<sup>٦٨</sup> انظر: [www.boj.or.jp/en/seisaku/00/seisaku\\_f.htm](http://www.boj.or.jp/en/seisaku/00/seisaku_f.htm)

ويعقد محافظ بنك كوريا مؤتمرا صحفيا يلي مباشرة الاجتماع الشهري لإقرار السياسة النقدية الذي تعقده لجنة السياسة النقدية، ويقوم بالإفصاح في المؤتمر عن الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها القرارات المتخذة في هذا الصدد. وتقدم التفسيرات الإضافية في تقارير مكتوبة وعند مثل المسؤولين أمام البرلمان، كما تعلن تلك الاعتبارات على شكل بيانات موجزة وفي محاضر اجتماعات صنع السياسات.

وينشر مصرف ليبيا المركزي موجزا للاعتبارات التي يستند إليها الاجتماع الخاص بإقرار السياسة النقدية قبل موعد الاجتماع التالي. ويرفع هذا الموجز إلى الهيئة التشريعية وينشر في مطبوعات المصرف المركزي الرسمية وفي تقريره السنوي.

ويفصح بنك المكسيك عن ملخص للاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قرارات سياساته النقدية قبل موعد الاجتماع التالي للجنة صنع السياسة النقدية، وذلك عن طريق إصدار بيانات لوسائل الإعلام ونشرها أيضا في موقع البنك على شبكة الإنترنت؛ ويتم تفسير القرارات بمزيد من الاستفاضة في نشرة البنك الرسمية وتقريره السنوي.

ويفصح بنك الدولة الباكستاني عن الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قرارات السياسة النقدية ويفعل ذلك عادة عن طريق المنشورات الدورية والتقارير الواردة في نشرته الرسمية والبيانات الصادرة في وسائل الإعلام. وبصفة عامة، ترد التفسيرات في المنشورات الدورية التي تعلن قرارات السياسة النقدية، وتنتشر مباشرة بعد اتخاذ تلك القرارات.

وفي المملكة المتحدة، يصدر بنك إنجلترا نشرة صحفية على شكل مذكرة موجهة إلى الأسواق مباشرة بعد اتخاذ لجنة السياسة النقدية قرارها بشأن أسعار الفائدة، وتذكر فيها تفاصيل القرار وأحيانا الأسباب الرئيسية لاتخاذها. أما الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قرارات السياسة النقدية التي تصدرها اللجنة فتنتشر خلال أسبوعين بعد كل اجتماع من اجتماعات اللجنة. وتتمثل القناة الرئيسية للإفصاح عن المعلومات في نشر محاضر اجتماعات لجنة السياسة النقدية. وينص قانون بنك إنجلترا لسنة ١٩٩٨ (الجزء الثاني، الفقرة الخامسة عشرة) على أنه يجب نشر محاضر اجتماعات لجنة السياسة النقدية خلال ستة أسابيع من اجتماع اللجنة، مع الإشارة إلى وجود أصوات معارضة. واعتبارا من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، تم اختصار التأخر الزمني في نشر المحاضر من ستة أسابيع إلى أسبوعين. ويتم تعزيز الإفصاح عن المعلومات في جلسات تعقدها اللجان البرلمانية للاستماع إلى أعضاء لجنة السياسة النقدية، ونشرها في التقرير ربع السنوي عن التضخم.



وفي الولايات المتحدة، يعلن عن الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها تغييرات السياسة النقدية التي تقررها اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في بيان صحفي، ويتم وضعها بموقع البنك على شبكة الإنترنت في نفس يوم الاجتماع الذي يتم فيه اتخاذ القرارات (انظر القسم ٢-٣). ويتم استيفاء هذه المعلومات بنشر محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بعد عدة أيام من انتهاء الاجتماع التالي للجنة، بما في ذلك تسجيل أي تصويت يتم على مسائل السياسة النقدية، مع الإشارة إلى أصوات المعارضة ومبرراتها. ويقوم كبار المسؤولين في مجلس الاحتياطي الفيدرالي في وقت لاحق، بإجراء مزيد من المناقشة والتفسير عند مثلهم أمام الكونجرس، وفي الكلمات التي يلقونها في مناسبات عامة. وتنتشر المحاضر الأصلية لوقائع اجتماعات اللجنة بعد فاصل زمني مدته خمس سنوات.

### اعتبارات التنفيذ

من بين الاعتبارات العملية ما يتعلق بمقدار التفصيل في شرح الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قرارات السياسة النقدية. فهناك ثلاثة بنوك مركزية (بنك إنجلترا، بنك اليابان، اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) تذكر وجود أصوات للمعارضة والتفسيرات التي يقدمها المعارضون. وتقوم بعض البنوك المركزية، كما في اليابان والولايات المتحدة، بنشر المحاضر الأصلي بعد عدة سنوات. ذلك أن درجة التفصيل في الإفصاح عن المناقشات مسألة بالغة الأهمية؛ فإذا ذهب الإفصاح إلى حد بعيد، بما في ذلك ذكر آراء ومواقف أعضاء مجلس السياسة النقدية، فقد يحجم هؤلاء عن التكلم بصراحة.<sup>٦٩</sup> وفي بلدان كالمملكة المتحدة، التي تشترط على كل عضو من أعضاء لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا أن يتحمل شخصياً مسؤولية آرائه، يصبح الإفصاح الكامل عن المعلومات سمة أساسية في تحقيق هذه المسألة.

وإذا نشرت الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قرارات السياسة النقدية بعد فترة تأخر زمني، تصبح عندئذ ذات فائدة محدودة. كما أنه في حال حدوث تسريب للمعلومات، قد ينجم عن ذلك ميزة غير عادلة للذين يمكنهم الإطلاع على ما تسرب من معلومات. وإذا نشرت المعلومات بتفصيل مبالغ فيه فقد يصعب على الجمهور أن يميز بوضوح فحوى القضايا ذات الصلة. ومن جهة أخرى، فإن المعلومات التي تتأثر بها الأسواق والتي تظهر خلال

<sup>٦٩</sup> راجع تعليقات آلان غرينسبان في كتاب:

F. Capie, C. Goodhart, S. Fischer and N. Schnadt (eds.), *The Future of Central Banking: The Tercentenary Symposium of the Bank of England* (Cambridge: Cambridge University Press), 1994, p. 253.

وقائع اجتماع مخصص للسياسة النقدية (إذا تم نشرها وكانت لا زالت حساسة للسوق) قد تؤدي إلى حدوث تقلبات شديدة أو لا لزوم لها في الأسواق المالية.<sup>٧٠</sup>

وثمة مسألة أخرى تتعلق بمقدار الشفافية الملائم لآراء صناع السياسات حول آلية نقل السياسة النقدية. ونظرا للوضع الراهن لحالة الاقتصاد الكلي، فالمسؤولون عن صنع السياسات لا يفصحون عموما عن الأسباب التي تدعو إلى إجراء تغيير بحجم معين وليس بدرجة أكبر أو أصغر.

٢-٤ على البنك المركزي أن يصدر بيانات عامة دورية عن مدى التقدم في تحقيق هدف (أو أهداف) سياسته النقدية، فضلا عن التوقعات المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف. ومن الممكن أن تختلف الترتيبات تبعا لإطار السياسة النقدية، بما في ذلك نظام سعر الصرف.

### التفسير والحجيات

على السلطات النقدية أن تقدم نوعا من التقييم الطويل الأمد للسياسة النقدية، خصوصا فيما يتعلق بمدى تحقيق الهدف أو الأهداف الرئيسية لهذه السياسة. ذلك بالإضافة إلى أن هذا النوع من التقييم يحقق أقصى فائدة منه إذا شمل تركيزا يستشرف المستقبل، بما يشير إلى توقعات تحقيق أهداف السياسة النقدية، علما بأن نوع هذا التقييم وتواتره قد يتوقفان على إطار السياسة النقدية. مثال ذلك أن البلدان التي تستهدف معدل للتضخم في سياستها النقدية تنشر عادة تقارير شاملة عن التضخم "تقارير التضخم" (انظر القسم ٢-١)، في حين أن البلدان التي تتبع نظام سعر صرف ثابت تقوم بعمليات تقييم أكثر إيجازا وأقل تواترا.

ومن المهم، كي يفهم الجمهور السياسة النقدية، وجود تقييم موثوق به للتقدم الذي تحقق والتحديات والاحتمالات المتعلقة بالأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، كما أن مثل هذا التقييم يساعد الجمهور في الحكم على أداء المسؤولين عن صنع السياسة النقدية، بالإضافة إلى ترسيخ دعائم مساهلة البنك المركزي.

<sup>٧٠</sup> للإطلاع على بحث أكثر تفصيلا، راجع النقاش بين فيليم بويتير Willem Buiter وأوتمار إيسينج Otmar Issing في الوثيقتين:

Willem Buiter, "Alice in Euroland," *Journal of Common Market Studies* (Volume 37, Issue 2), June 1999, pp. 181-209; and Otmar Issing, "The Eurosystem: Transparent and Accountable or 'Willem in Euroland'," *Journal of Common Market Studies* (Volume 37, Issue 3), September 1999, pp.503-519.

## التطبيق

تنتشر معظم البنوك المركزية بيانات عامة دورية عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف سياستها النقدية وإمكانات تحقيقها في المستقبل. وتقوم غالبية هذه البنوك بذلك إما على أساس ربع سنوي أو سنوي. ومن الوسائل الشائعة لتقديم مثل هذه التقارير نشرها في وسائل الإعلام والتقارير السنوية.

ينشر بنك احتياطي أستراليا تقارير ربع سنوية عن تقييمه للاقتصاد الأسترالي والتقدم المحرز في تحقيق أهداف سياسته النقدية. ومنذ عام ١٩٩٧، ينشر البنك كل سنة تقريرين بعنوان "البيان نصف السنوي للسياسة النقدية" (تقارير التضخم)، ويتم هذا النشر بمناسبة إلقاء محافظ البنك بشهادته أمام لجنة برلمانية. وتنتشر هذه الوثائق، التي يشترط "بيان تسيير السياسة النقدية" أن تتضمن معلومات عن توقعات التضخم، "قائمة بذاتها" أو كوثيقة مستقلة ثم لاحقاً في نشرة البنك الرسمية، وكذلك في موقع البنك على شبكة الإنترنت.

ويصدر بنك شيلي المركزي بيانات عامة دورية عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف سياسته النقدية. وكما جاء في الأقسام ٧٨-٨٠ من قانون البنك المركزي والذي يعرف "بالقانون"، يقدم بنك شيلي تقريرين سنويين أحدهما إلى وزارة المالية والثاني إلى مجلس الشيوخ. والتقارير الأول، الذي يتضمن معلومات عن البرامج والسياسات التي تم تنفيذها خلال السنة السابقة، يجب أن يصدر (ويكون متاحاً للجمهور) في موعد لا يتجاوز شهر إبريل/نيسان. أما التقرير الثاني فيجب تقديمه في موعد لا يتجاوز شهر سبتمبر/أيلول، ويتضمن معلومات عن نتائج السياسات والبرامج والتوقعات الاقتصادية فيما يتعلق بباقي السنة التقويمية الجارية والسنة التالية. ويقدم التقرير الثاني في جلسة علنية لمجلس الشيوخ يتكلم فيها رئيس البنك المركزي. وينشر كل من التقريرين عبر وسائل الإعلام، مع الإشارة إلى النص القانوني الذي يستوجب نشرهما.

وينشر البنك المركزي الأوروبي بيانا تمهيدياً في موقعه على شبكة الإنترنت نيابة عن رئيس البنك عقب عقد المؤتمرات الصحفية الشهرية، كما ينشر تقييمات دورية في نشرته الشهرية. وبعد الاجتماع الأول من كل شهر يعقد رئيس البنك مؤتمراً صحفياً يعرض فيه تقييم المجلس التنفيذي للأوضاع النقدية والمالية والاقتصادية، كما يعرض التوقعات الخاصة بتطورات الأسعار والمخاطر المتعلقة باستقرار الأسعار.

وينشر بنك إسرائيل مرتين في السنة، في مجلته الرسمية، تقارير متابعة ما تم إنجازه من أهداف سياسته النقدية ويبلغها إلى وسائل الإعلام. ومنذ عام ١٩٩٨، ينشر البنك مرتين في السنة تقريراً عن التضخم يشرح فيه التطورات النقدية والسياسات اللازمة لتحقيق معدل التضخم المستهدف، وهو الهدف النهائي لسياسته النقدية.

ويرفع بنك كوريا إلى المجلس النيابي تقريراً عن السياسة النقدية مرتين سنوياً.

وجاء في قانون بنك احتياطي نيوزيلندا لسنة ١٩٨٩ أن على البنك أن يقوم، مرة كل ستة أشهر على الأقل، بنشر تقرير شامل يشرح فيه قرارات سياسته النقدية، مع بحث الأوضاع التي تؤثر في السياسة النقدية وتحليل أداء هذه السياسة وكفاءتها. وينشر البنك في الممارسة العملية هذه التقارير على أساس ربع سنوي.

وينشر بنك بولندا الوطني بيانات عامة دورية عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف سياسته النقدية، وذلك عن طريق بيانات صحفية تصدر بعد كل اجتماع يعقده مجلس السياسة النقدية، بالإضافة إلى تقارير ربع سنوية عن التضخم وتقريره السنوي.

وفي المملكة المتحدة، يصدر بنك إنجلترا مرة كل ثلاثة أشهر بيانات عامة ("تقرير التضخم") حول التقدم الذي تم إحرازه لتحقيق أهداف سياسته النقدية. وبصورة خاصة، يعقد البنك مؤتمراً صحفياً ينقل تليفزيونياً في اليوم الذي ينشر فيه التقرير ربع السنوي عن التضخم. كذلك يمثل أعضاء "لجنة السياسة النقدية" بشكل منتظم أمام اللجان البرلمانية، كما تنشر الكلمات والتقارير في نشرة البنك الرسمية وتقريره السنوي، بالإضافة إلى إصدار بيانات عامة في وسائل الإعلام، ونشرها في موقع البنك على شبكة الإنترنت.

وفي الولايات المتحدة، ينص القانون على أن يقوم نظام الاحتياطي الفيدرالي، كل ستة أشهر، بنشر تقرير عن أهداف سياسته النقدية عن طريق تقارير مكتوبة ترفع إلى الكونجرس، بالإضافة إلى مثول كبار مسؤوليه أمام الكونجرس. وتنتشر هذه التقارير أيضاً في نشرته الرسمية وفي موقعه على شبكة الإنترنت.

## اعتبارات التنفيذ

تقوم بعض البنوك المركزية بمناقشة مدى ملاءمة التعليقات العامة التي يصدرها البنك المركزي بشأن احتمالات تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية. وفي بعض المجالات، تقوم البنوك المركزية بمراجعة أفضل السبل التي تسهم بها الشفافية في إدارة السياسة النقدية، خاصة فيما يتعلق بالتعبير للجمهور عن آراء البنك المركزي بشأن مسار الأوضاع النقدية في المستقبل. إن تحقيق شفافية السياسات الاقتصادية أمر معقد لأن التعليقات العامة على السياسات قد تكون مشروطة وموجهة إلى مجموعتين منفصلتين من المتلقين هما الأسواق والجمهور بكافة طوائفه، أي أن البيان نفسه قد ينطوي أحياناً على معاني مختلفة بالنسبة لكل من هاتين المجموعتين.

١-٤-٢ على البنك المركزي أن يعرض دوريا للجمهور أهداف سياسته النقدية، وأن يحدد، من بين جملة أمور، حيثياتها وأهدافها الكمية وأدواتها وفقا لما يقتضيه الأمر، بالإضافة إلى أهم الافتراضات التي تقوم عليها.

### التفسير والحيثيات

يحدد هذا البند بعض العناصر الرئيسية التي يجب أن يشملها التقييم الدوري للسياسة النقدية. ويجب أن يشمل عرض البنك المركزي الأسباب الكامنة وراء الموقف الذي تتخذه السياسة النقدية وأهم الافتراضات التي يستند إليها، بالإضافة إلى الأهداف الكمية إذا استلزم الأمر.

ومن الممكن تعزيز فعالية السياسات النقدية إذا كانت أهدافها وحيثياتها معروفة، وإذا أبدت السلطات تعهدا يتسم بالمصداقية لتحقيق هذه الأهداف. ومن الممكن، وفقا لما يقتضيه الأمر، أن تكون المعلومات الكمية مفيدة للجمهور وللسلطة التشريعية، وذلك في إطار تقييم أداء السياسة النقدية واعتبار البنك المركزي مسؤولا عن أعماله. كما أن الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية يفيد في تقييم إمكانية تنفيذ أهداف السياسة النقدية وغاياتها.

### التطبيق

تقوم معظم البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان، بشكل دوري، بعرض أهداف سياستها النقدية على الجمهور، ومنها الحيثيات والافتراضات الأساسية. ويقوم حوالي ثلثي هذه البنوك بإبلاغ هذا النوع من المعلومات على أساس سنوي، كما يقوم حوالي الثلث أيضا بالإبلاغ عنها على أساس ربع سنوي.

وقد بذل بنك احتياطي نيوزيلندا، منذ اعتماد استهداف معدل التضخم في سياسته النقدية، جهودا كبيرة لتعزيز فهم الجمهور لسياسته النقدية، بما في ذلك استهداف معدل التضخم وأهمية استقرار الأسعار والقضايا ذات الصلة. وقد فعل ذلك على أساس يتسم بالتركيز، مصمما وناشرا المعلومات وفق الحاجات الخاصة لمختلف فئات الجمهور المعنية. وفي هذا المجال، تشمل مبادرات الاتصال التي يقوم بها البنك لقاء كلمات، ومقالات تتضمنها نشرة البنك الرسمية، وكتيبات، وبيانات المعلومات، ووثائق المعلومات المدرسية، والتقارير السنوية، والمقالات الصحفية، واللقاءات مع وسائل الإعلام وتقارير المعلومات الموجزة في وسائل الإعلام.

وفي المملكة المتحدة، يحدد وزير المالية السياسة النقدية ويعرض حيثيات السياسة النقدية المستهدفة، ويبلغها إلى لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا من خلال الإحالة السنوية التي تتاح للجمهور ووسائل الإعلام.

## اعتبارات التنفيذ

ثمة قضية رئيسية هي درجة التفصيل المناسبة للمعلومات المفصح عنها وما إذا كان من المناسب الإفصاح عن توقعات البنك المركزي والافتراضات الرئيسية الكامنة وراءها.<sup>٧١</sup> وقد تقرر البنوك المركزية اتخاذ موقف إيجابي فعال لتعزيز فهم الجمهور لأهداف السياسة النقدية والقضايا ذات الصلة، يقوم على ضرورة توجيه المعلومات بحيث تستهدف مجموعات مختلفة من الجمهور، استنادا إلى مستوى الفهم لدى الفئة المعنية، ودرجة إلمامها بالقضايا الاقتصادية ومجال اهتماماتها المحتملة. وفي هذا الصدد، قد لا تتسم الشفافية بالفعالية ما لم تصاحبها تدابير تعزز فهم الجمهور للقضايا الوثيقة الصلة. وهذا أمر قد يقتضي من البنك المركزي بذل جهود كبيرة لتحديد احتياجات الفئات التي يستهدفها، بالإضافة إلى صياغة المعلومات وأساليب نشرها.

٢-٤-٢ على البنك المركزي أن يقدم للجمهور، وفق جدول زمني محدد، تقريرا عن تطور الأوضاع الاقتصادية الكلية وعن النتائج التي ينطوي عليها بالنسبة لهدف (أو أهداف) سياسته النقدية.

## التفسير والحيثيات

تشمل الجوانب الرئيسية للوضع الاقتصادي الكلي، من بين جملة أمور، مقاييس التضخم، ومؤشرات التضخم في المستقبل، وميزان المدفوعات، وعجز المالية العامة، ومعدل البطالة، وغير ذلك من المقاييس الكلية الأخرى للإمكانيات الاقتصادية أو الناتج الاقتصادي، بما في ذلك إجمالي الناتج المحلي.

وتتطوي التغييرات في الوضع الاقتصادي الكلي على انعكاسات على تسيير السياسة النقدية، كما أنها تشير إلى المدى الذي يمكن أن يصل إليه تحقيق أهداف هذه السياسة. وفي بعض الأحيان، يتعذر تحقيق هذه الأهداف إذا كان وضع الاقتصاد الكلي يشوبه قدرا كبيرا من الاختلال. حيث أن المعلومات المقدمة للجمهور عن الاقتصاد الكلي تشكل أساسا لفهم الإطار الاقتصادي الذي يتم ضمنه اتخاذ قرارات السياسة النقدية، مما يسهم في تحسين

<sup>٧١</sup> راجع Juha Tarkka and David Mayes, "The Value of Publishing Official Central Bank Forecasts," Bank of Finland Discussion Papers, 22/99 (December 31, 1999), [www.bof.fi/env/fin/ju/dp1999/dp22\\_99e.stm](http://www.bof.fi/env/fin/ju/dp1999/dp22_99e.stm)

القدرة على فهم هذه القرارات. وبالتالي، فإن قيام البنك المركزي بتقييم عام معطن لأوضاع الاقتصاد الكلي وتبعاته بالنسبة للسياسة النقدية هو أمر له أهميته في مساءلة السلطات النقدية.

## التطبيق

تقدم معظم البنوك المركزية للجمهور، وفق جدول زمني محدد، تقارير عن تطور الأوضاع الاقتصادية الكلية. وهذا يتم عادة في التقارير ربع السنوية أو السنوية. وتستخدم أيضا لهذا الغرض التقارير المبلغة إلى وسائل الإعلام والمعلومات المتاحة في مواقعها على شبكة الإنترنت.

## اعتبارات التنفيذ

من بين القضايا المتصلة بالتنفيذ درجة التفصيل في المعلومات المفصح عنها، ومدى التحديد أو الطابع الكمي للتوقعات الاقتصادية على الصعيد الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، تنشر بعض البنوك المركزية مثل بنك احتياطي نيوزيلندا وبنك النرويج المركزي تنبؤات خبرائهما الداخليين مصحوبة بقدر كبير من القياس الكمي. كذلك ينشر بنك ريكسبنك السويدي وبنك إنجلترا تنبؤات يوافق عليها، في كل من البنكين المعنيين، الجهاز المسؤول عن صنع السياسة النقدية بالإضافة إلى موافقة الخبراء، وهو ما يعزز الشفافية.<sup>٧٢</sup> أما البيانات التي تنشرها بنوك مركزية أخرى عن الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فتأخذ طابعا أعم.

٢-٥ عند اقتراح تغييرات فنية جوهرية على هيكل اللوائح التنظيمية النقدية، يجب الميل إلى تحييد إجراء مشاورات عامة خلال فترة ملائمة.

## التفسير والحيثيات

تشمل التغييرات الفنية الجوهرية في هيكل اللوائح التنظيمية النقدية تغييرات هامة في هيكل القواعد التي يستخدمها البنك المركزي في تسيير سياساته. وقد يشمل ذلك شرط الاحتياطي القانوني، والإجراءات المتعلقة بمزادات أدون الخزانة أو البنك المركزي، والشروط المؤهلة والقواعد والإجراءات الخاصة بالأطراف المناظرة التي يتعامل معها البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوحة، أو أهلية الضمانات الإضافية للاستفادة من تسهيلات

<sup>٧٢</sup> تنشر البنوك المركزية الأربعة توقعاتها بالشكل التالي: بنك احتياطي نيوزيلندا، أربع مرات في السنة، وترد في "بيانات السياسة النقدية"؛ بنك النرويج وبنك ريكسبنك السويدي وبنك إنجلترا، أربع مرات في السنة، وترد في "تقارير التضخم".

الخصم. ولكي يمكن إجراء تغييرات فنية من هذا النوع، يجب الميل إلى تفضيل إجراء مشاورات عامة. ومن الممكن لهذه المشاورات أن تمتد ما بين جلسات استماع عامة (مع إتاحة الفرصة لتدخل الجمهور أو منعه) إلى فترة زمنية مفتوحة لتقديم تعليقات مكتوبة، أو نشر المعلومات عنها في موقعها على شبكة الإنترنت، أو عقد اجتماعات مع الأطراف المعرضة للتأثر أكثر من غيرها بمثل هذه التغييرات.<sup>٧٣</sup> ولكي تكون هذه المشاورات ذات فائدة يجب الإعلان عنها من قبل بمدة كافية.

إن إجراء مشاورات حول التغييرات الفنية الجوهرية المقترح إدخالها على هيكل اللوائح التنظيمية النقدية خلال فترة زمنية ملائمة هو بمثابة إشعار للمؤسسات المالية وباقي المشاركين في الأسواق المالية الأشد تعرضاً للتأثر بشكل مباشر بمثل هذه التغييرات بأن هناك تعديلات متوقعة في بيئة عمل تلك المؤسسات. وهو ما يخفف بالتالي إلى أدنى حد التكاليف التي تقع على عاتق المؤسسات المالية بسبب اضطرارها إلى تغيير عملياتها وإجراءاتها بصورة عاجلة في ظرف مدة قصيرة. كذلك تتيح المشاورات العامة للجمهور فرصة اقتراح تغييرات والقيام مسبقاً، بتقديم تحفظات وعرض المشكلات المتوقعة، كما تسهم في دعم تأييد الجمهور لمثل هذه التغييرات. ومن جهة أخرى، فإن إجراء مشاورات عامة بشأن إدخال تغييرات فنية جوهرية على هيكل اللوائح التنظيمية النقدية يسهم في حسن التنظيم والإدارة، لأن المشاورات مع الجمهور، وبصورة خاصة مع الأطراف التي تتأثر بالتغييرات، قد تؤدي إلى آراء ومدخلات إضافية، وبالتالي إلى تحسين السياسات.

## التطبيق

تميل غالبية البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان إلى تحييد إجراء مشاورات عامة حول إدخال تغييرات فنية جوهرية على هيكل الأنظمة النقدية. ومن الأساليب التي تستخدم عادة تقديم الدفوع القانونية المكتوبة والتشاور مع المنظمات الوثيقة الصلة.

فالتعديلات التي يقترح بنك البرازيل المركزي إدخالها على هيكل الأنظمة النقدية تخضع لتقييم عام من الجمهور، بعد موافقة مجلس البنك المركزي عليها. ويعلن عندئذ عن الاقتراح بالوسائل التالية: (١) إصدار قرار ينشر في المفكرة اليومية الرسمية للاتحاد الفيدرالي؛ (٢) استخدام نظام S ISBACEN لمعلومات البنك المركزي وقاعدة بياناته؛ (٣) استخدام موقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت.<sup>٧٤</sup> وتجري المشاورات العامة عن طريق الدفوع القانونية المكتوبة، والتشاور مع منظمات واتحادات وثيقة الصلة، وعقد اجتماعات عامة ولقاءات مفتوحة.

<sup>٧٣</sup> فيما يتعلق بأشكال المشاورات العامة، راجع الإطار رقم ٣-٧ في القسم ٦-٤ من الجزء الثالث من الوثيقة المساندة.

<sup>٧٤</sup> انظر: [www.bcb.gov.br/](http://www.bcb.gov.br/)



وثمة تحببذ لمشاوورات عامة حول التغييرات التي يقترحها مصرف لبنان على هيكل الأنظمة النقدية. غير أن فترة التشاور تتفاوت تبعا لطبيعة التغيير المقترح. وتشمل وسائل التشاور الدفوع القانونية المكتوبة ومشاوورات مع منظمات وثيقة الصلة منها اتحاد المصرفيين والخبراء الفنيين والهيئات الحكومية الأخرى تشارك في صنع السياسات. ويجتمع محافظ المصرف المركزي شهريا مع ممثلي اتحاد المصرفيين، وتنتشر القضايا التي يتم بحثها في الاجتماع عبر وسائل الإعلام.

وفي الولايات المتحدة، نجد عموما أن "قانون الإجراءات الإدارية"، الذي ينطبق على جميع الوكالات الحكومية، يدعو إلى فترة مشاوورات لا تقل مدتها عن ثلاثين يوما، وذلك قبل ثلاثين يوما على الأقل من وجوب نفاذ اللوائح الجديدة. علما بأن الأنظمة التي يصدرها مجلس الاحتياطي الفيدرالي تتم وفق أحكام هذا القانون.

### اعتبارات التنفيذ

إذا تم اعتماد لائحة تنظيمية لمواجهة الحالات الطارئة، قد لا تكون المشاوورات العامة أمرا مناسباً أو قابلاً للتطبيق. وفي حالات كثيرة، قد تدعو الضرورة إلى وضع حدود للجهات الاستشارية، كي تكتسب المشاوورات العامة فعالية ومعنى. ومع أن حصر المشاوورات في "الأطراف المعنية" قد يكون أكثر فعالية، فهناك مخاطر تتعلق بتأثير المطلعين على بواطن الأمور تأثيراً ضاراً على الإطار التنظيمي للشؤون النقدية. وهذا أمر قد يجعل المؤهلين للدخول في أسواق الاقتراض أو الأسواق المالية في وضع غير متكافئ.

٦-٢ يجب الإفصاح للجمهور عن اللوائح التنظيمية لإبلاغ البيانات من جانب المؤسسات المالية إلى البنك المركزي لأغراض السياسة النقدية.

### التفسير والحيثيات

تحدد اللوائح التنظيمية نوع البيانات النقدية وتوقيت هذا الإبلاغ المطلوب من المؤسسات المالية.

إن الإفصاح عن شروط إبلاغ البيانات إلى البنك المركزي من جانب المؤسسات المالية يساعد الجمهور على تكوين أحكام أدق بشأن السياسة النقدية، وذلك بإعلامه عن نوع ونطاق المعلومات الموضوعة تحت تصرف البنك المركزي. وإدراك الجمهور لما يعرفه البنك المركزي عن المؤسسات المالية يتيح تقييم ما إذا كان البنك "يسيطر

على الأوضاع"، وبالتالي يستطيع القيام بواجباته. ويساعد الإفصاح عن أنظمة إبلاغ البيانات إلى البنك المركزي على تحقيق معاملة موحدة (بالرغم من أنها قد تحدث تمييزاً بين أنواع أو فئات المؤسسات المالية). ومن جهة أخرى، يقدم هذا الإفصاح معلومات مفيدة للهيئات الممكن دخولها إلى الأسواق المالية، كما يتيح للجمهور ولأطراف المعرضة للتأثر بها تقييم مدى الأعباء التنظيمية المتصلة بالإبلاغ.

## التطبيق

تقوم غالبية البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان بالإفصاح عن شروط إبلاغ البيانات إليها. ويقوم نصف هذه البنوك تقريباً بذلك باستخدام المطبوعات الحكومية الرسمية، أو الجريدة الرسمية، أو السجل الرسمي.

وفي البرازيل، يتم الإفصاح عن أنظمة إبلاغ البيانات إلى البنك المركزي من جانب المؤسسات المالية لأغراض السياسة النقدية للجمهور في مطبوعة حكومية رسمية، وعن طريق النشر في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى نظام SISBACEN (نظام المعلومات لدى البنك المركزي وقاعدة بياناته).

وفي إستونيا توضع شروط إبلاغ البيانات إلى البنك المركزي بقرارات تصدر عن محافظ البنك المركزي وتنتشر في ملحق بنشرة البرلمان الرسمية، بالإضافة إلى نشرها في موقع بنك إستونيا على شبكة الإنترنت.<sup>٧٥</sup>

وتنتشر في الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية وفي موقع البنك المركزي الأوروبي على شبكة الإنترنت<sup>٧٦</sup> الأنظمة التي يضعها البنك بشأن شروط إبلاغ المؤسسات المعنية عن إحصاءاتها.

وفي الولايات المتحدة، تنتشر شروط إبلاغ البيانات من جانب المؤسسات المالية عن طريق تقارير مكتوبة ترفع إلى الكونجرس، وفي موقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي على شبكة الإنترنت، كما أن هذه التقارير متاحة في "مكتب حرية المعلومات" التابع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وتوضع استمارات الإبلاغ بموقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي على شبكة الإنترنت.<sup>٧٧</sup> وبهدف متابعة شروط الإبلاغ الجديدة وتخفيفاً لأعبائها على الجمهور، تتم إحالة شروط الإبلاغ الجديدة إلى "المكتب الفيدرالي للإدارة والميزانية"، الذي يرفعها بدوره إلى الكونجرس، ولكن ليس للحصول على موافقته بل بهدف الإحاطة والإطلاع.

<sup>٧٥</sup> انظر: [www.ee/epbe/norm/index.html.en](http://www.ee/epbe/norm/index.html.en)

<sup>٧٦</sup> انظر: [www.ecb.int/pub/pdf/legalcomp99en.pdf](http://www.ecb.int/pub/pdf/legalcomp99en.pdf)

<sup>٧٧</sup> انظر: [www.federalreserve.gov/boarddocs/reportforms/default.cfm](http://www.federalreserve.gov/boarddocs/reportforms/default.cfm)

58 - 2